وزراة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة عمار ثليجي بالأغواط
كـلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

العنـــــــوان

العلاقات العثمانية الفرنسية خلال القرن 19 و انعكاساتها على احتلال الجزائر (1789– 1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

إعداد الطالبات:

- العربي نوال
- بوركنة دنية
- زعبان رقية

إشراف:

*قفاف عبد الرحمان

لجنة المناقشة

– بن سعيدان محمد	رئيس اللجنة
– كعبوش بومدين	مناقش

السنة الجامعية :2016-2017

شكر وعرفان

نتوجه بعلمنا هذا إلى الله تبارك و تعالى بالحمد و الثناء و الشكر كما يحبه ويرضاه بتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل مافيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنا فيه من صواب فهو من محض فطنه سبحانه و تعالى ، ومنه علينا فله الحمد و الشكر و نسأل الله العفوا و الغفران كما أتقدمك بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف قفاف عبد الرحمن بمساعدته و توجيهاته القيمة و معلوماته النيرة ، وإلى كل أساتذة التاريخ ومن ساعدنا في إتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة .

إليكم كلكم نخلص التشكرات

نوال رقية ودنيا

إهداء

إلى كل من ينبض قبله نبيضا حبا للإسلام
إلى من قدسها الرحمن ووضع تحت قدميها الجنان
إلى منبع الحنان **" أمي الغالية ".**
إلى منبر العز و السماحة، إلى العماد الكبير
إلى مركز العطف الغزير إليه بالخصوص
والدي العزيز **"نويجم"** .
والى والداي "**لخضر**" و"**مليكة**" اطال الله عمرهما
الى من رسم بكفاحه أحلامي والذي كان دافعا لإرادتي ورواية
لمجدي الى الذي تعجز الكلمات عن ايقافها الى الذي لم
يبخل عليا بدعواته الى رفيق دربي **عزيز**
إلى اخواتي الأعزاء
وإلى كل من يحمل لقب العربي وصفاي وعبد اللاوي
الى صديقاتي وكل الزملاء
اليكم يا طلاب هذا الوطن

إلى كل من جمعتني بهم الأيام
وعرفتني بهم الأقدار

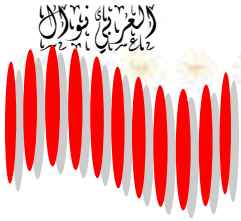

إهداء

الحمد لله على الذي انعم علينا نعم لا تحصى و لا تعد و الصلاة و السلام على نبي المبعوث رحمة للعالمين

اهدي عملي هذا الى التي تطيب امامي و يسعد ربي برضاها الى اغلى ما في الكون امي الى من علمني و كان خير دليل و مربي ابي الى من كان عونا لي و سندا زوجي الى ولدي الحبيب عبد المجيد فلتة كبدي و الى كل من ترعرت معهم اخوتي محمد الحاج طارق نورة والصغير عبد الجليل و الى كل الاقارب و الاحبة و الى كل من ساهم و ساعد على هذا العمل

إهداء

الحمد لله على الذي انعم علينا نعم لا تحصى و لا تعد و الصلاة و السلام على نبي المبعوث رحمة للعالمين

اهدي عملي هذا الى التي تطيب امامي و يسعد ربي برضاها الى اغلى ما في الكون امي الى من علمني و كان خير دليل و مربي ابي الى من كان عونا لي و سندا زوجي الى ولدي الحبيب عبد المجيد فلتة كبدي و الى كل من ترعرت معهم اخوتي محمد الحاج طارق نورة والصغير عبد الجليل و الى كل الاقارب و الاحبة و الى كل من ساهم و ساعد في هذا العمل

رقية زعبان

مختصرات :

ج	جزء
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.م.ن	دون مكان النشر
د.س.ن	دون سنة النشر
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة ومتلاحقة

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، تحولات حاسما في تاريخها و كان لفرنساالدور البارز في هذا التغيرات ، وذلك من خلال العلاقة التي كانت تربط الدولة العثمانية بفرنسا.

يعد موضوع العلاقة العثمانية – الفرنسية من الموضوعات المهمة في تلك الفترة و يرجع تاريخ العلاقة بين البلدين الى القرن الخامس عشر، إلا أنها بدت أكثر وضوحا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر وذلك بسبب التطورات السياسية التي شهدتها أوربا خلال تلك اعقبة، ومع مطلع القرن التاسع عشر عاشت اوربا أوضاعا سياسية مضطربة خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية 1789م ، التي أدت الى تغيير الخارطة السياسية لأروبا و الدولة العثمانية خصوصا.

*** دوافع إختيار الموضوع :**

إن أهمية العلاقة التي تجمع الدولة العثمانية بفرنسا في تلك الفترة و خاصة أن الامبراطورية كانت في مرحلة " ضعف وإنحطاط "

وهذا لأمر الذي جعلنا أبحث عن العلاقة العثمانية مع فرنسا، والمواقف و الأحداث التي جعلتها في تحالف أو تعارض ، وبالتركيز على إنعكاس هذه العلاقة في احتلال الجزائر فرأيت أن يكون عنوان مذكرتي لنيل درجة الماستر " **أثر الإحتلال الفرنسي للجزائر على العلاقات العثمانية الفرنسية (1830–1837م)** "

*** الهدف من الدراسة :**

إن الهدف من هذه الدراسة ، هو تسليط الضوء على العلاقة العثمانية الفرنسية ، على نقاط التي تقارب بين البلدين ، التأثير الفرنسي في الاصلاحات العثمانية ، وانعكاس العلاقتين على احتلال الجزائر.

***الاطار الزماني والمكاني للدراسة:**

يبدأ موضوع دراستن امن بداية الثورة الفرنسية 1789م وينتهي 1887م أما من ناحية المكان فإن موضوع الدراسة يركز على الإمبراطورية العثمانية وفرنسا و الجزائر .

***الإشكالية:**

تسعى الدراسة الى القاء الضوء على العلاقة العثمانية الفرنسية و انعكاساتها على احتلال الجزائر من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

ما الذي جعل العلاقات العثمانية الفرنسية ، تتأرجح بين السلام حينا و الحرب حينا أخرى ؟ وهل كان لفرنسا دور في اصدار الاصلاحات العثمانية، وفيما تمثلت؟

ماهي تداعيات فرنسا في احتلال الجزائر ؟ وكيف كانت ردت فعل الدولة العثمانية من هذه الحرب ؟

***الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المقترح بحثه :**

تحصر إن الاشارة الى الدراسات السابقة ،نجد أن هناك كمال حسنة حيث تناول في أطروحته العلاقات العثمانية الفرنسية خلال نهاية القرن الثامن عشر، وهناك المؤلف التركي أرجمنت كوران بكتابه السياسة العثمانية اتجاه احتلال الجزائر الذي تناول فيه موقف الدولة العثمانية من احتلال الجزائر .

***المنهج المتبع في الدراسة :**

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي التركيبي ، الذي يعتمد على وصف الأحداث التاريخية ،حاولت فيه الإبتعاد عن التلبية و الأحكام المسبقة الفردية حاولت أن أكون موضوعا وإن كان ذلك صعبا بعض الشيء .

*** الخطة المعتدة في الدراسة :**

اعتمدنا في دراستنا على خطة اشتملت على مقدمة وثلاث فصول و خاتمة فكانت كالتالي:

الفصل الأول : بعنوان العلاقة العثمانية الفرنسية خلال الفترة (1786- 1796-) عرضت فيه العلاقة العثمانية الفرنسية أثناء فترة البحث قسمته الى أربع مباحث .

المبحث الأول : تناولت فيه العلاقة الدبلوماسية العثمانية الفرنسية قبيل الثورة الفرنسية

المبحث الثاني :حاولنا عطاء إيضاح الموقف العثماني من الثورة الفرنسية

المبحث الثالث : تناولنا فيه التحالف العثماني الفرنسي خلال الفترة (1792-1798)

أما المبحث الرابع : عرضنا فيه الاتفاق العثماني الجزائري ضد الحملة الفرنسية على مصر و الموقف الجزائري من الحملة .

الفصل الثاني : تطرقنا فيه الى العلاقة العثمانية الفرنسية ،فيما بعد الحملة الفرنسية على مصر و الممتد ة من(1800-1876)

المبحث الأول : تناولنا فيه عودة السلام بين الباب العالي وفرنسا بعد خروج هذه الأخيرة من مصر .

المبحث الثاني :عالجنا فيه الإصلاحات العثمانية الصادرة في تلك الفترة و ردت فعل فرنسا من هذه المواقف تمثلت هذه الإصلاحات في :

أولا: مرسوم كلخانه 1839م الصادر من طرف السلطان سليم الثالث .

ثانيا: مرسوم الهمايوني1856م الذي سنه السلطان عبد الحميد.

ثالثا: خط الاصلاحات و التنظيمات الجيدة 1874م الصادر من طرف السلطان عبد العزيز.

رابعا: دستور1876اصدره السلطان عبد الحميد الثاني.

- الموقف الفرنسي من هذه الاصلاحات .
- المبحث الثالث : تناولنا فيه الامتيازت الفرنسية في الدولة العثمانية
- الجزائر.
- تونس .

الفصل الثالث : تناولنا فيه العلاقات العثمانية الفرنسية وانعكاساتها على احتلال الجزائر

المبحث الأول : تطرقنا فيه لأسباب الحملة وحثيات الحملة الفرنسية على الجزائر

المبحث الثاني : حاولنا فيه ايضاح الموقف العثماني من احتلال الجزائر

المبحث الثالث : عالجنا فيه المساعي السفراء العثمانيين في استرداد الجزائر

المبحث الرابع : تناولنا فيه المحاولات الباب العالي لاسترجاع الجزائر من طرف اياالتها المجاورة (تونس – طرابلس الغرب)

***عرض لاهم مصادر و مراجع الدراسة :**

اعتمدت في اعداد هذه الرسالةعلى مجموعة من المصادر ومراجع العربية و الأجنبية

والمصادر العربية والمعربة:

- مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر ، و الذي يعود تأليفه الى القرن التاسع عشر ، أفادني فيما يخص الحملة التي شنتها فرنسا على الجزائر

– المرأة ، حمدان خوجة ،استعنت به في الحملة الفرنسية على الجزائر، وتعريف بعض الشخصيات.

– أرجمنت كوران ,وهذا الكتاب تناول موقف العثماني من احتلال فرنسا الجزائر وهذا بدوره ساهم في إثراءمذكرتي في الفصل الثالث من المبحث الثالث

– معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619– 1830)جمال قنان ،فهو يتعرض للمعاهدات المبرمة بين الجزائر و فرنسا, أفادني في الرجوع الى بعض منها خاصة فيما يتعلق بالحملة الفرنسية

* **الصعوبات المتعرضة:**

من الطبيعي أن يواجه الباحث العديد من الصعوبات في كل مرحل اعداد بحثه ومن الصعوبات التي واجهتني لإنجاز هذه الدراسة أذكرها منها:

– قلة المصادر خاصة العربية.

– مشكل الترجمة وهذا ما يتطلب جهدا اضافيا في البحث .

–صعوبة الموضوع وتشعبه.

ا لمبحث الأول: الدبلوماسية العثمانية الفرنسية قبيل الثورة الفرنسية .

سعت فرنسا إلى إيجاد تحالف بين الدولة العثمانية وبروسيا قبيل الثورة الفرنسية وذلك بهدف حماية بولونيا والسويد من الزحف العثماني ,حيث أرسلت فرنسا السفير أليور إلى إسطنبول بإقناع السلطان العثماني العديد من المرات في ذلك الأمر[1].

وفي سنة 1756م غيرت فرنسا من سياستها حول التحالف مع عدوتها النمسا مما زاد تخوف سليم الثالث من التقارب المفاجئ ,إلا أن كالمعاهدات التي وقعت بين فرنسا والنمسا تنص على حياد فرنسا أثناء حدوث حرب بين الدولة العثمانية من جهة والنمسا من جهة ثانية.[2]

قامت حرب بين روسيا والدولة العثمانية بسبب إدخال روسيا الجنود إلى بولونيا رغم مذكرات الإحتجاج العديدة التي أرسلها الباب العالي ,أعلنت الحرب على روسيا التي أخذت تطارد الوطنيين البولونيين حتى داخل الأراضي العثمانية (1768/10/08م) ,كانت فرنسا وألمانيا تتبعان سياسة خارجية موالية للعثمانية بسبب قلقهما من التوسع الروسي ,انتهت الحرب لصالح روسيا[3]بتوقيع معاهدة كوجاك قارياحه سنة 1774م بمقتضاها اكتسبت روسيا

---

[1] كمال حسنة , العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث (1789م-1807م),رسالة ماجيستير في التاريخ ,جامعة الجزائر و الجزائر ,2005م-2006م ,ص52.

[2] المرجع نفسه , ص53.

[3] يلمازا أوزتونا , تاريخ الدولة العثمانية ,ترجمة عدنان محمود سلمان ,ط1,منشورات فيصل ,تركيا,1988م,ص633.

*سليم الثالث :جلس على كرسي العرش العثماني في 1789/04/07م وهو إبن أخ السلطان عبد الحميد الأول , وإبن الوحيد مصطفى الثالث ,اشتهر بالشعر والتلحين في عهده حارب روسيا وفرنسا .انظر المرجع نفسه,ص643.

حقوقا تجارية وبحرية فأصبح من حقها إنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة العثمانية وأصبح لرعاياها حق التجارة في أملاك الدولة العثمانية , كما فتحت لسفنها الملاحة في أوقات السلم في البحر الأسود عبر المضايق التركية ومن اهم المكاسب التي حصلت عليها روسيا نتيجة لهذه المعاهدة هو إعطاءها الحق في إقامة كنيسة أرثوذكسية في إسطنبول كما من الرعايا الروسيين التنقل إلى الأماكن المسيحية التي تقع في ممتلكات الدولة العثمانية.[1]

سببت معاهدة كوجاك قارياناجه اختلال توازن دولي , بحيث أصبحت روسيا تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية رعاياها الأرثوذكسين ,وفي 13 اوت 1787م أعلنت الدولة العثمانية بسبب المشاكل الداخلية التي تعيشها , كما أن الرأي العام رفض التحالف مع العثمانيين قبيل الثورة الفرنسية , فقدت فرنسا مكانتها في الدولة العثمانية[2].

ويرجع ذلك إلى فشل الدبلوماسية الملكية في المشرق عدة مرات وهذا السبب عدم توفيق ملوك فرنسا بين الإتجاهين المتناقضين في السياسة الفرنسية مع الدولة العثمانية يقول فيلينوف في مذكراته "إنه يجدر بسموكم كملك أن يدخل في تحالف مع العثمانيين فأعتقد

[1] كمال حسنة , المرجع السابق , ص54.

[2] نفسه ,ص55.

أنه من الضرورة فقط التحالف مع الكفار في الحقيقة إن الوزير الماكي كاردينال فلوري يعرض التحالف الفرنسي العثماني لأنهم ضد الإيمان المسيح"[1]

المبحث الثاني : موقف الدولة العثمانية من الثورة الفرنسية .

لما قامت الثورة الفرنسية بدعوى الحرية والمساواة والإخاء، [2] لم تهتم دول أوربا بالثورة الفرنسية السنوات الأولى ولكن رغبة حكومة فرنسا في نشر بيان حقوق الإنسان لجميع أرجاء أوربا الذي اعتبرته أنه حركة تأسست من أجل العدالة في أوربا ومن ثمّ فإن دول أوربا قد اتخذت جبهة ضد فرنسا وبالنسبة للدولة العثمانية لم تكن على دراية بالتحول المفاجئ الذي طرأ على فرنسا بل على العكس من ذلك إعتبرت هذه الثورة شأنا داخليا ورأت أن النظام السياسي الجديد لفرنسا مسألة أوروبية خاصة وحين أشعلت الثورة الفرنسية صراعا بين دول أوربا ظهر إرتياح في إسطنبول لانشغال الدول الأوروبية في حروب داخلية ,وقد عبر عن ذلك أحمد أفندي أحد أعوان السلطان الذي دوّن في مذكراته عام 1792 م معلقا على ما يجري من إهتمام روسيا بالسيطرة على بولونيا و إنشغال إنجلترا بإعادة الملكية إلى فرنسا حيث قال" ... ليجعل الله الثورة في فرنسا كالزهري في أعداء الإمبراطورية ويقذفهم بحيث

---

[1] فردوس جمال الدين , دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203هـ-1328هـ/1788م-1909م), رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر , (1434هـ -1435هـ /2013م-2014م), جامعة أم القرى ,مكة المكرمة ,ص121.

*كوجاك قاريناجه :إسم قرية في بلغارسيا وكانت تابعة للدولة العثمانية 1787م ولهذه الفرية أهمية في التاريخ السياسي وكان النزاع عليها سببا لحرب قامت بين العثمانيين والروس وعقدت هناك معاهدة سنة 1774م. انظر معجم الدولة العثمانية , حسين مجيب مصري ,ص114.

[2] خلف دبلان بن خضر الوذيناني , الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1328هـ /1909م , رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث , جامعة أم القرى , مكة المكرمة , 1410هـ /1990م,206.

تكون نتيجة يما ينفع الإمبراطورية " ولم تكن اللامبالاة الإنطباع الوحيد الذي نولد في إسطنبول , ففي الواقع كان تواتر الأخبار قد ولد ردود فعل سلبية لدى أفراد الطبقة الحاكمة , خاصة وأن الثورة الفرنسية ظهرت بوجهين متناقضين الوجه الأول كان سنة 1789م ومثل الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان والوجه الثاني فهو عهد الإرهاب لسنة 1795م والذي طبقه الثوار بحجة الدفاع عن مبادئ الثورة الفرنسية. [1]

المبحث الثالث: التحالف العثماني الفرنسي (1792م-1798م) .

حاولت فرنسا جراء الثورة توطيد علاقة حسنة مع الدولة العثمانية خوفا من الأخطار المحدقة بها , كثفت نشاطها الدبلوماسي الذي اهتم به سفراءها في تلك الفترة[2]

سعت وزارة الخارجية الفرنسية في كسب صداقة الدولة المحايدة والتحالف معها , خاصة الدولة العثمانية والسويد, لذلك أرسلت فرنسا سفراء اهتموا بهذا الشأن [3], حيث قام لوبرون رئيس وزراة الخارجية الفرنسية بإرسال سفير سيمون فيل, رفض الباب العالي إستقبال سيمون فيل[4].

لقي سيمون فيل معارضة من قبل السفي السابق شوزال قوفييه المعارض للجمهورية الفرنسية, وفي سنة 1793م جاء ديسكورش إلى إسطنبول كسفير لفرنسا في مهمة مزدوجة

[1] كمال حسنة , المرجع السابق ,ص63 .

[2] حيدر عبد الرضا حسن , العلاقات العثمانية الفرنسية والموقف الروسي منها (1535م -1856م) ,مجلة آداب البصرة ,العدد75 , جامعة البصرة ,2015م , ص134.

[3] كمال حسنة , المرجع السابق ,ص 69.

[4] E,DE MACIERE,Une amassade à Constantinople ,la politique orientale de la révolution française , tomel ,libraire félix alcan , Paris ,1927 , p60

مضمونها كسب التأييد العثماني إزاء الثورة ,حيث بعثت الجمهورية الفرنسي رسالة إلى سليم الثالث في جانفي 1793م أهم ما جاء فيها "الجمهورية الفرنسية ترغب أكثر من أي وقت مضى تأكيد الروابط التي تجمع بين فرنسا والدولة العثمانية منذ وقت بعيد وقد رأينا أنه من مصلحة القوتين إعادة تلك الثقة"[1]

ومن التعليمات التي وجهت لديسكورش نجد أساسا دفع الدولة العثمانية إلى الاعتراف به كسفير الجمهورية الفرنسية أولا ثم كسب الدولة العثمانية إلى جانبها بشأن المسألة البولونية (الدخول في حرب مع روسيا) وفي حالة رفض الديوان العثماني لذلك ,يقوم السفير بقطع العلاقات بين الدولة العثمانية وسفراء الدول المعرضة للجمهورية الفرنسية[2]

يتضمن المشروع عقد تحالف عثماني فرنسي ضد النمسا وروسيا خصوصا وفي حالة إعلان الحرب الدولة العثمانية الحرب على أعداء الجمهورية الفرنسية ستقدم فرنسا كل المساعدات الممكنة للدولة العثمانية في هذه الحرب ومن مهام ديسكورش إدخال الدولة العثمانية في الحرب وبسرعة بحجة إنقاذ بولونيا بحيث إذا هددت الدولة العثمانية الحدود الروسية يضطر قيصرة روسيا كاترين الثانية إلى سحب قواتها من بولونيا .

وعند وصول ديسكورش إلى إسطنبول 07 جوان1793م , لقيا معارضة من قبل سفراء الدول المعرضة للجمهورية الفرنسية خاصة من السفير الفرنسي السابق قوفييه ,حيث

[1] كمال حسنة , المرجع السابق , ص70

[2] نفسه ،ص70-71.

قدم هؤلاء السفراء عريضة لتهديد الباب العالي في حال إستقبال ديسكورش ومنع الدولة العثمانية من الإعتراف بالجمهورية الفرنسية

واجه ديسكورش صعوبات كبيرة منذ أن وطئت قدامه إسطنبول ,وكان عليه أن يقوم بالمهمة التي جاء من أجلها وهي توضيح مبادئ الثورة الفرنسية وأن الشعب ثار لأجل الدفاع عن حقوقه وحريته سعى ديسكورش خلال تواجده بإسطنبول كسب ثقة العثمانيين قبل بدأ المفاضات .

رغم تلك الصعوبات إلا انه لم يستقبل ديسكورش من طرف الباب العالي إلا بعد شهرين أو أكثر على وجوده بإسطنبول , حيث إلتقى مع الرايس أفندي في 28 أوت 1793م وفي هذا اللقاء عرض ديسكورش الوضع الصعب الذي آلت إليه الجمهورية الفرنسية ,نتيجة التحالف القوى الكبرى ضد فرنسا إلى درجة أن السفير الفرنسي قال أن " فرنسا مهددة بالزوال" وتطلب يد العون من الدلة العثمانية وفي هذا اللقاء ذكر ديسكورش المجهودات التي بذلتها فرنسا لمنع تقسيم اراضي الدولة العثمانية وفي الأخير إقترح السفير الفرنسي عقد معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية وإعلان هذه الأخيرة الحرب على روسيا , لم يتجاوب الرايس أفندي أرجع أن الباب العالي وسليم الثالث القرار النهائي بشأن هذا الأمر[1].

إن فكرة التحالف العثماني ، ستظهر طبيعيا في المفاوضات لكن ليس بشكل حلف هجومي لأن هذا يتناقض مع مبادئ الثورة الفرنسية , وفي حالة حدوث التحالف ستقوم

[1] كمال حسنة , المرجع السابق ,ص ص68-70

الدولة العثمانية بالهجوم على روسيا في البحر الأسود وبذلك ستضطر قيصره روسيا كاترين الثانية إلى سحب قواتها من بولونيا وبالتالي تستعيد الدولة العثمانية حدودها إلى ما كانت عليه قبل معاهدة كوجاك قاريناجه سنة1774م , وبذلك تتحصل فرنسا على حق الإبحار في البحر الأسود ,وفي 30 أوت 1793م عرض ديسكورش مشروع إلى الرايس أفندي حيث قال " أنه في حالة تنفيذ الدولة العثمانية للمخطط الفرنسي ستمدها بمساعدات من الجمهورية الفرنسية طيلة فترة الحرب , وتتكفل الدولة العثمانية من جهتها بالمصاريف تمويل الجيش وترميم العتاد وعند نهاية الحرب تقوم فرنسا بتعويض تلك الأموال , وقصد إقناع السلطات العثمانية وبحكم تنفيذ أهداف حكومته كان على السفير الفرنسي إنجاح مفاوضاته مع الديوان العثماني , وعندما يتحقق إلى ماله ذلك الأمر فإنه سيتميل كل من السويد , الدانمارك وبولونيا الانضمام إلى المعسكر المؤيدين للثورة مما يتيح تطبيق المخطط الفرنسي الذي حضر ضد التحالف الدول الكبرى ,وهكذا يمكن القول أن نجاح السياسة الخارجية لفرنسا الثورية في تلك الفترة كان مرهونا بموقف الباب العالي ,حيث أن نوايا فرنسا تمثلت في محاربة أعداء الجمهورية , وكسب ثقة وصداقة الدول المحايدة والبحث عن التحالف معها إضافة إلى العمل من أجل إخراج الدول التي تريد السلم من الحلف الكبير .[1]

[1] كمال حسنة , المرجع السابق ,ص ص72-73

ديسكورش الذي كان متشبعا أفكار الثورة الفرنسية حاول منذ وصوله إلى إسطنبول شرح الأفكار الجديدة التي أتى بها النظام الجمهوري عندما طلبت منه السلطات العثمانية توضيح طابع مهمته .[1]

كما أرجع ديسكورش إلى شرح نتائج السياسية التي إنتهجها الدبلوماسيون الفرنسيون في ظل النظام الملكي حيث أنه كان يرى أنها أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف الدولة العثمانية وحدوث شقاق في علاقاتها مع فرنسا منذ مؤتمر فرساي الذي خسرت بعده الدولة العثمانية عدة مناطق وتقلصت رقعتها دون تدخل السفراء والممثلين الفرنسيين في الأراضي العثمانية[2]

إتخذت الحكومة الفرنسية خطوات اكثر جدية من اجل تدعيم العلاقات بينها وبين الباب العالي ؛ففي 1795م اجبرت وزارة الخارجية في باريس المبعوث الفرنسي ماري ديسكورش بان لجنة الأمن العام قررت إعادة تأسيس المطبعة الفرنسية في إسطنبول وتم إرسال ثلاثة مساعدين ومعهم مطبعتان وعدد من آلات الكتابة وصدرت التعليمات إلى ديسكورش بان يستعمل هذه المطبعة من اجل مصلحة الجمهورية الفرنسية وساعد ذلك على نشر العديد من التقارير لشرح اهداف الثورة الفرنسية وإستطاع ديسكورش اقناع الجميع بان فرنسا هي صاحبة التفوق التام على جميع الدول الاوروبية .[3]

[1] كمال حسنة، المرجع السابق ،ص ص72 -73.

[2] نفسه ,ص73.

[3] فردوس بنت حافظ ، المرجع السابق ، ص 194.

وبعد توقيع التحالف العثماني الفرنسي عقدت فرنسا مع النمسا اتفاق عرف باتفاق (كامبو فورمينو) وبمقتضى هذا الاتفاق قسمت جمهورية البندقية بين الدولتين فكانت قورفوو وجزء من سواحل بلاد البانيا من نصيب فرنسا وبهذا اصبحت فرنسا دولة قوية آخذة في التوسع مجاورة للدولة العثمانية للمرة الأولى في التاريخ شرعت نوايا الجمهورية الفرنسية في إثارة القلاقل على حدودها اذا بدات تنادي بالدعوة الى الاستقلال والحرية في بلاد المورة وتؤلب الرعايا غير المسلمين على الدولة العثمانية الامر الذي اقلق الباب العالي تجاه نوايا الجمهورية الفرنسية وزاد من هذا القلق ان نشرت احدى الصحف الفرنسية نبأ أن نابليون* بونابرت قد ينوي غزو مصر[1].

المبحث الرابع : الإتفاق العثماني الجزائري ضد الحملة الفرنسية على مصر

أصدر السلطان سليم الثالث فرمان للجزائر إلى جانب قفطان تنصيب الداي الجديد مصطفى باشا (1798م–1825م) تمثل موقف مصطفى باشا العدائي لفرنسا ومساندة مصر. [2] ولما أخذ الفرنسيين مصر وبلغ خبر ذلك الى مصطفى باشا استدعى القنصل الفرنسي وسأله عن ذلك فأخبره بأنهم أخذوه فاغتاظ الامير لذلك وأمر ان يجعلوا قيد الحديد برجله

*نابليون بونابرت ، ولد في جزيرة كورسيكا عام 1729م تقلد رتبة عسكرية في الجيش و خطط لغزو مصر 1789م .

[1] عزة حسن أفندي ، الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني مخطوط ضيانامة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999. ص 20.

[2] وليام سبنسر , الجزائر في عهد رياس البحر ,تر, عبد القادر زبادية , دار القصبة , الجزائر,2006م,ص 217.

وان يخدم الحجر مع الاسرى واستدعى جميع قناصل فرنسا الذين بالجزائر مثل عنابة ووهران وعندما قدموا وضع القيود في ارجلهم مثل صاحبهم[1]

قامت الايالة بارسال سفنها الحربية الى البحر المتوسط لمشاركة الاسطول العثماني في البحث عن السفن الفرنسية و احتجازها وقررت الجزائر قطع علاقاتها مع فرنسا واعلان الحرب عليها تنفيذا لأمر الباب العالي والقبض على القنصل دومنيك مولتيدو والرعايا الفرنسيين في مدينة لجزائر , كما أرسلت التعليمات لباي قسنطينة بإيقاف الاعوان الفرنسيين في القل وعنابة وحجز ممتلكاتهم .

ارسل نابليون مبعوثا خاصا اسمه ديبو تانفيل ومعه رسالة الى الداي مصطفى "ايها السيد الامجد الاعظم ان حالة الحرب بين البلدين ليست من مصلحتنا واني ابعث اليكم بالمواطن تانفيل مع تفويض مطلق لإعادة العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين [2]

والملاحظ ان القنصل تانفيل قد اكدمن التقارير المرسلة الى باريس مدى أهمية العلاقة بين فرنسا والجزائر والفوائد التي ستجنيها فرنسا من علاقتها بالجزائر وفي رسالته

[1] أحمد الشريف الزهار , مذكرات أحمد الشريف الزهار , نقيب أشراف الجزائر , التر, أحمد توفيق المدني , الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , الجزائر, 1974م,ص121.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم , شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العلمية قبل سنة 1830م ،جزء 1،ط 2 ، دار الأمة ، الجزائر، 2007 ، ص ص 166. 167.

أخبر القنصل تانفيل بان بونابرت اطلق سراح أكثر من ألفي أسير مسلم كإنو محتجزين في جزيرة مالطة التي استولت عليها القوات الفرنسية 13 جوان 1798 [1]

وفي 07 جويلية 1798م اذاع نابليون منشوره باللغة العربية ذكر فيه بانه جاء لمعاقبة بكوات المماليك الذين خرجوا على طاعة البا دشاه وانه سوف يترك المكا ن عند تثبيت سلطة البادشاه , وانه يحترم الدين إسلامي اعرافه وعاداته[2]

وقد استطاعت فرنسا من عقد هدنة غير محدودة مع الجزائر في 31 أوت 1800م جاء في المعاهدة عقد صلح بين البلدين للشركات الفرنسية ومراكزها التجارية بممارسة نشاطاتها بصفة رسمية في الجزائر , كما أوقفت جميع العمليات العسكرية ضد فرنسا تابعت الدولة العثمانية الأحداث عن قرب واصدرت فرمان همايوني أمر قطعيا الى الجزائر بشان دوام الحرب واستمرارها ضد فرنسا ولم يدم هذا الصلح اكثر من اربعة اشهر وإتسعت طبيعة مساعدات البحرية الجزائرية حيث حضرت فرق مكونة من اساطيل سفن ومدافع بقيادة علي قبودان وكوسه مصطفى باشا.[3]

بقيت العلاقات الجزائرية الفرنسية على ذلك الحال من القطيعة الى غاية إجلاء الفرنسي عن مصر وابرام معاهدة الصلح بين فرنسا والباب العالي في 18 اكتوبر 1801م

[1] حنيفي هلالي بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني ط1، دار الهدى، الجزائر 2007, ص 125

[2] يلمازا اورتونا , تاريخ الدولة العثمانية ج1,ص 6

[3] اسماعيل سرهنك , حقائق الأخبار في دول البحار , ط1 , المطبعة الاميرالية , مصر , 1312هـ, ص 340

حيث ابرمت معاهدة في 28 ديسمبر 1801 معاهدة بين الطرفين اكدت على جميع المعاهدات السابقة.[1]

[1] عروك رنجة , العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر , جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , ص 64

المبحث الأول : خروج فرنسا من مصر و عودة السلام بين الباب العالي و فرنسا

لما علم الإنكليز و العثمانيون بموت كليبروخروج بونابرت ومعه أمهل القواد من مصر أيقنوا بالغلبة عليهم، و أنزلوا بأبي قبر ثلاثين ألف مقاتل في أوائل سنة 1801 م ، فسار القائد منو لمحاربتهم فانهزم أمامهم ورجع الى مدينة الإسكندرية ليتحصن بها، فقطع الإنكليز سد أبي قبر المانع لمياه البحر الأبيض من الإغارة على الأرض مصر حتى يحصر القائد من جيوشه في الاسكندرية غير مبالين بما ينجم عن قطع هذا السد من الحزاب ليس بقليل من الوجه البحري ،ثم سار الانكليز و الأتراك الى القاهرة عن طريق الصالحية وحصروا من بقي منها من فرنسا و لتحقق القائد بلير أن لا مناص له من التسليم.

تفاوض بونابرت الذي كان عين رئيسا الجمهورية الفرنسية بالقب قنصل مع سفير الدولة العثمانية لمدعوأسعد أفندي لذي أضهرله ضرر إتحاد الدولة مع روسيا و انكلترا خصوصا و أن روسيا قد احتلت جزائر اليونان الواقعة ما بين جنوب ايطاليا، و بحيث جزيرة موره و جنود انكلترا باقية بمصر.

و أخيرا أقنعه بوجوب تجديد العلاقات الود مع فرنسا فكاتب السفير العثماني دولته بذلك وبعد الحصول منه على الأذن امضى مع بوناربت مشروع معاهدة بتاريخ 09 أكتوبر 1801 م ومن البنود المعاهدة .[1]

[1] محمد فريد المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية ، دار الجيل ، بيروت ، ص ص 184- 186.

1- ينعقد السلم و الولاء فيما بين الجمهورية الفرنسية و الباب العالي في نزول بناء على ذلك ما كان بينهما من العدوان ابتداء من اليوم الذي تبادل فيه التصديقات على هذه البنود الإبتدائية ، تخلي العساكر الفرنسية عن أراضي المصرية ، و المحافظة على حدود المصرية أن تمنح الدولة العثمانية الامتيازات (فرنسا في مصر كسائر الدول).

2- يعترف جمهورية فرنسا بتشكيل جمهورية السبع جزائر و بلاد البندوقية السابقة و تكفل استمراره و يقبل الباب العالي كافة فرنسا بذلك .

3- ستفق الجمهورية الفرنسية و الباب العالي على تعيين طريقة نهائية تختص بأموال رعاياها و امتعنهما التي حجزت و أخذت مصادرة أثناء الحرب و يطلق سراح الوكلاء السياسين و الوكلاء التجاريين و الأسرى .

4- ان المعاهدات الكائنة فيما بين فرنسا و الباب العالي حتى قبل الحرب الحاضرة تجددت بتمامها، وبناء على ذلك حق الجمهورية الفرنسية أن تتمتع في كافة أنحاء المماليك العثمانية بجميع الحقوق التجارية و حقوق الملاحة التي كانت متمتعة بها قبلا. [1]

[1] محمد فريد المحامي ،المرجع السابق ، ص 188.

المبحث الثاني : الاصلاحات العثمانية والموقف الفرنسي منها :

تعتبر فترة الأخيرة في القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، فترة هزت كافة الأسس التي كان يقوم عليها المجتمع العثماني، وتجسد ذلك في الحركة الاصلاحية التي سارت عليها الدولة العثمانية منذ عهد سليم الثالث ، فكانت بداية عهد جديد من الاصلاح و التغير لانقاض الدولة من الأطماع الأوروبية و سياسة التقديم التي كانت تنادي بها روسيا ومن الضغوط الاستعمارية التي كانت تشنها بريطانيا و فرنسا . [1]،

وتمثلت مظاهر التنظيمات العثمانية في سلسلة طويلة من القوانين و النظم الاصلاحية و عدد كبير من الخطوط الهمايونية ، ويقصد بالتنظيمات الاصلاحات التي أخلت على اداة الحكم و الإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد عبد الحميد قد استهلت بالقانون المعروف

* محمود الثاني 1808 – 1939م ابن السلطان عبد الحميد الأول ، جلس على عرش السلطنة عام 1223هـ تلقى منذ صغره تحصن العلمية درس الأدب تعلم اللغة العربية والعقائد الاسلامية ، فقد تأثر كثيرا باصلاحات سليم الثالث ، خاصة العسكرية منها بحيث أنشأ المدارس الحربية لتخريج الضباط وأخرى لتعليم الجند و تدريبهم كما اهم بالبحرية العثمانية و اعداة بنائها ، كما وضع العديد من التخصصات واعتنى بالمعارف والعلوم ويؤكد اوبيخوري أن محمود الثاني كان يندفع في تحيقيق الاصلاح الذي يقتنع لاهميته بعزم وارادة تدل على الشجاعة الفائقة ، بحيث ماكادى ينتهي عصره لحركة الاصلاح سند شعبي قوي ورأي عام ،أنظر انظر سامي ابن عبد الله المغلوث، اطلس تاريخ الدولة العثمانية ،ط1 مكتبة الامام الذهبي ، الكويت ،2014 ،ص 522–555، عبد اللطيف البحراوي ، حركة الاصلاح في عصر محمود الثاني ، د ط ، القاهرة ، 1996. ص ص ، 13–14.

* عبد الحميد (1879– 1909) ابن السلطان عبد المجيد تولى سلطة و عمره أربعة و ثلاثين سنة كان قوي شخصية مهيبا، وقد وصفه السفير الأمريكي كوكس بأنه متوسط القامة له لمسة تركيب و هو أكثر الحكام الموجودين في العالم عمه وجدا ، يتعامل بصدق ويعدل مع الجميع ، لقد عمر السلطان عبد الحميد العديد من حداث ابرازها الزحف الاستعماري الأوربي بالاضافة الى تمرد البسنة و الحرمك لذين هزمو الجيش العثمانيين وحصرو في الجبل الأسواد ولعل أبرز ما يتميز به السلطان عبد الحميد هو تلك البراعة و الذكاء الحارقين حتى وصفة أعداه قبل أنصاره بأنه اعظم داهية في عصره .انظر سامي ابن عبد الله المغلوث، المرجع السابق ص ص ،608–609، أنور الجليدي ، السلطان عبد الحميد والخلافة الاسلامية ،ط1 ، دار بن زيدون ، لبنان ، د س ن ، ص 100.

باسم خط شريف كالخانة ، وورد مصطلح التنظيمات لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876 عند ما بدأ حكم عبد الحميد الاستبددي

أولا : مرسوم كولخانة 1839:

يعتبر شريف كولخانة مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر .[1] وبالرغم أنه لم يكن بداية التحديث حسب ما يذهب اليه بعض الكتاب بالنظر الى محتوى هذا الخط الذي كان بمثابة الاعتراف القانوني و السياسي بالتغيرات البنيوية و الادارية التي جرت في عهد سليم الثالث ، إلا أن خصائص الرئيسة لهذا الخط تكمن في ملائمه التي كانت للدساتير التي شهدتها اوربا خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وقد اطلعت المهارة في دمج هذا الملامح في النظم التقليدية العثمانية بالإضافة الى مبادئ الأخرى التي أملتها للضروريات العملية ،ولم يكن مستمدا من الشريعة بل استهدفت مصلحة الدولة مثله في ذلك مثل كثير من القوانين التي أصدرتها السلاطين السابقون .[2]

وقد لمع اسم رشيد باشا في هذا الخط لأنه و أنصاره كانومسؤولينِ عن الإصلاح خاصة بعد وفاة محمود الثاني ،كان رشيد يري أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم اعادة الوحدة التي كانت

[1] تيسير جيارة ، تاريخ الدولة العثمانية – (1280–1924م) د ط . مادة البحث العلمي و الدارسات العليا بجامعة القدس ، فلسطين ،2015،ص 204.

[2] غانية بغيو – التنظيمات و أثارها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا 1839م – 1876م رسالة ماجستير ، الجزائر ، 2008–2009، ص ص 99–100.

مصدر قوة امبراطورية في ايامها الأولى و أن ذلك لن يتم الا بتطوير المبادئ التي بها تهتدي بهاالحكومة و جعلها شبيهة بالنمط الاوربي الدستوري على أن تكون نقطة البداية هي مصلحة الرعايا المسحين و تحسين أحوالهم.

وقد أجرى رشيد باشا مفاوضات مع الانجلتز لحسم الأزمة الشرقية لصالح الدولة العثمانية ، وللوصول على المساندة و الدعم للإصلاحات وهكذا حلت سيطرة الدول العظمى محل السيطرة الروسية ، وسعت هذه الدول الى انقاذ الامبراطورية العثمانية .

من خطر محمد علي نظير التدخل في ستؤوونها الداخلية طيلة ما تبقى من القرن التاسع عشر.[1] وفي 3 نوفمبر 1839 نصيت الخيام في حدائق قصر الزهور (قصر كلخانة) واجتمع حشد كبير من كبارموظفي الدولة ، وقدم الصدر الأعظم لرشيد باشا هذا الخط فقرأه بصوت مسموع و قدمه باعتباره صادرا عن السلطان عبد المجيد و متضمنا أسس تنظيم الدولة كما حضره بطاركة النصاري ، وخاخام اليهود ورؤساء طوائف و أرباب الحرف وممثلوا الدول الأجنبية ، وقد أعلن السلطان أمام الحشود بأن امبراطورية بدأت تتدعي منذ مائة وخمسين عاما لانصراف الناس عن تطبيق الشرع ، وهذا يدل كما ذكر السلطان عبد المجيد الأول أن المجد الذي حققته العثمانية في عصورها الذهبية انما مرده الى التزمها بمبادئ الشريعة الاسلامية و أنها ضعفت بسبب اهمالها تطبيق الشريعة و الواقع أن منشور كلخانة

[1] تسيير جبارة ، المرجع السابق ، ص 204.

كان أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية و ضع قواعد الاصلاح على المبادئ الاوربية .[1] و أهم ما جاء أو نص عليه خط كلخانة ما يلي:

1- منح السلطان الرعية أمنية الروح و العرض والناموس و المال.... لذلك نرى اللازم من الادارة مملكنا المحروسة وضع بعض القوانين جديدة تتعلق موداها الأساسية بأمنية النفوس و المحافظة على الأموال و العرض و الناموس ...و أن يحصل تسلط من طرف أحد على عرض و ناموس شخص بل كل واحد يكون مالكا أمواله و أملاكه و متصرفا بكمال حريته و ليس لأحد أن يتدخل معه و بذلك و إذا بالعرض وقع أحد بتهمة أو قباحة و كان ورثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة و القباحة لا يحرمون من حقوق ارثهم بواسطة ضبط أمواله .[2]

2- وعد السلطان بإصلاح الادارة و القضاء حيث انتزع هذا الخط من نفوس الولاة المراة على القتل و المصادرة .... كذلك يلزم أن تنطرد عاوي أصحاب الجرائم بعد الأن علنا بوجه التدقيق بمقتضى أحد أصلا حفيا و لا حليا و لا بطريق التسميم.

3- أمر السلطان باجراء القرعة العسكرية الشرعية ... وكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأموال المهمة كما تحرروا مع أن اعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض قمة الأهالي لم يزل على ما هو جاري لحد الأن غير منظور فيه الى عدد النفوس الموجودة في

[1] أحمد اسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، ط2 ،مكتبة العكياب ، د م ن 1998 ، ص ص 152-153.

[2] عبد العزيز محمد عوض . الادارة العثمانية في ولاية سورية ، (1841-1914) دار المعارف ،مصر ، 1969 .ص 20

كل بلدة . بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الأخر هو اتفض وكما أن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب و الحلل في منافع موارد الزراعة و التجارة وكذلك استخدام الذين يحضرون الى العسكرية الى نهاية عمرهم الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض الاصول حسنة لأجل لما يطلب عند للزوم من كل بلدة من الأنفار للعسكرية و تأسيسه بطريق المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أوخمس سنين .

4- أمر السلطان بجباية الأموال و توزيعها بمقتضى أحكام الشرع و الغاء الأصول الالتزام ...كما أن مادة تعين التكاليف تسلتزمها كل لدولة ، بسبب الاحتياج الى العساكر و غيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها....." وورد ايضا ...ومع أن أهالي مملكون المحروسة قد تخلصت قبل الأن وله الى مدو المنة من للية اليد الواحدة التي كانت تظن فيها سلف ايرادا لم تزل أصول الالتزامات التي هي من ألات الحراب ولم يحن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية من اليوم

5- القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها و التي كانت أحد أسباب فساد الجهاز الحكم ..... لمن وجدو بلا معاش يجب أن ينظر قانون قوي يتأكد به بعد الأن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعا التي هي سبب الأعظم في خراب الملك .[1]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 21 22.

6- وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة العثمانية عن طريق اصدار التنظيمات و القوانين المتعلقة بأمينية الأنفاس و الأموال و تعيين الويركو [1] و التنظيمات العسكرية كما وعد أيضا باحترام هذه القوانين و أعطى العهد و الميثاق بعدم مخالفتها وبذلك تنازل السلطان عن جزء من سلطة لمجلس الأحكام العدلية التي أصبح من حقه من القوانين على أن يصدق عليها السلطان .... "وبما أن هذه القوانين الشرعية و منها الإحياء الدين و الدولة و الملك و الملة يعطيها العهد و الميثاق من جانبها الى مايونين بعدم حركة تخالفها و القسم بالله على ذلك أيضا بحضور جميع العلماء في حجرة الحرفة الشريفة و يحلف العلماء و الولاء و ينظم قانون جزاء مخصوص الإجراء التأديبيات اللائقة بالذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء و الوزراء أو غيرهم أيا كان بحسب القيادات التي تثبت عليهم غير ملفت في ذلك الى رتبة و لا خاطر.[2]

7- طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانة على جميع الولايات و ابلاغه لسفراء الدول الاجنبية رسميا ، وهذا يدل به شك على اهتمام الدول الكبرى بشؤون الدولة العثمانية الداخلية " وبما أن المواد المشروحة هي كناية عن تغير الأصول العتيقة، وتجديدها بتمامها ينبغي أن تعلن ارادتها هذه السلطانية مشاعة الى أهالي دار السعادة و جميع ممالكنا المحروسة و أن يعلم بها رسميا جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا لتكون الدول المتجابة

* الويركو : الجزية أو الخراج أو مال المبري و تعني العطاء – انظر جواد الفرواي فيتسن الدولة العثمانية قراءة جديدة العوامل إنحطاط ، ط 1 ، دار العربية للعلوم ، لبنان ، 1994 ، ص 195.

[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 22 .

أيضا شهود على ابقاء هذه الأصول الى الأبد ان شاء الله تعالى ، ونلتمس من ربنا تعالى أن يوفقنا جميعا و الذين يفعلون حركة تخالف هذه القوانين المؤسسة فيكونون مستحقين لعنة الله تعالى و عدم الفلاح الى الأبد أمين .

وبعد اعلان الخط طلب سلطان عبد المجيدالثاني ، من الصدر الأعظم العمل بمقتضى خط كلخانة و المبادرة الى الصلاح أمور الرعية في صدق و غيرة و اخلاص.[1]

وقد اعتبر بعض الاوروبيين خط شريف كولخانة بمثابة العهد الأعظم بالنسبة للعثمانيين فقد حقق للمرة الاولى و بحصفة رسمية ، المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام الأوروبية من ذرئع فرض حمايتها على المسيحيين من رعايا السلطان.

كما نشبت الاضرابات في الأناضول بعد صدور خط شريف كلخانة ،وكان هناك معارضون للإصلاحات و انظم اليهم المستفيدون من الأوضاع القديمة في ذلك حكام الولايات و الملتزمون الذين كإنو يخشون أن تقضي تقوية السلطة المركزية على امتيازاتهم و هكذا فان صدورة أدى الى ردود أفعال قوية في شتى أنحاء الامبراطورية خاصة أن على فئة فسرته حسب .ما فهم لهم فالمسلمون بوجه عام لم يرضو بالتنازلات التي حصل عليها غير المسلمين فيما احتج أيضا المسلمون الذين كانو يدفعون ضرائب قليلة .

[1] عبد العزيز محمد عوض ، مرجع سابق ص ص ، 21-22.

وبالتالي فقد اشتدت المعارضة للاصلاح و لرشيد باشا مما أدى الى تنحيه عن سلطة عام 1841م ،خاصة وأنه لم يكن لديه جهاز اداري يستطيع أن ينفذ الاصلاحات نصا وروحا ولهذا فما ان عاد رشيد الى السلطة عام 1845م حتى أعطى الاولوية لتدريب المؤيدين للاصلاحات و تنفيذها جيدا ، و في الوقت نفسه وصل تنفيذ البرنامج الذي ارتاءه لتطوير أجهزة الدولة فأنشأ محاكم مختلطة و عددا من المدارس العليا لتخريج الموظفين و ضباط الجيش وقسمه الى قسمين أحدهما القوات التي تقوم بالخدمة أي النظامين و القسم الآخر هو الاحتياطي ، وجعل الخدمة العسكرية الفعلية خمس سنوات .

كما أصدر رشيد باشا في عام 1850 قانونا تجاريا على نمط القانون تجاري الفرنسي، و بالتالي تغيير طابع الحياة داخل الامبراطورية بعض وفق ما نص عليه خط شريف كلخانة كما ساند السلطان عبد المجيد الحركة الاصلاحية خاصة و أنه اعتمد على رشيد باشا و رجاله مما أمكنه من قمع كل الحركات المتمردة ضد الاصلاحات و الحقيقة أن هذه الاصلاحات كانت تتماشى مع سياسة (بارلمرستلون) الوزير البريطاني بتقوية الدولة العثمانية حتى يمكنها أن تقف في وجه التوسع الروسي في أسيا الذي من شأنه أن يشكل تهديدا للسيطرة البريطانية على الهند. [1]

[1] تيسير جبارة، المرجع السابق ، ص ص 205-206.

وقد وصل تلامذة رشيد باشا الاصلاحات بعد وفاته ومن اشهرهم في القرن التاسع عشر عالي باشا و المؤرخ جودت باشا و *مدحت باشا .[1]

وكان من نتائج خط كلخانة أن تحسنت الناحية المالية عن طريق تعيينأشخاص لهم خبرة واسعة في مالية الدولة ، فاستمتعوا الى شكاوي الرعية وتجابوا معها و قاموا بعملهم باخلاص وطبقت في جميع الضرائب فجمعت بالتساوي ودون تفريق بين الرعية بعد أن كان يتهرب من دفعها المستفدون و أصحاب العصبات فزاد دخل الدولة الملي و أصبحت أموال الدولة تصرف في المجالات النافعة كما أصبحت ايرادات ومصروفات الدولة تسجل في سجلات رسمية، ولا تصرف الا بعد استصدار " فرمانات همايونية "[2]

ثانيا: مرسوم الهمايوني 1856م :

لقد تبين أن خط كلخانة لم يكن كافيا في نظر الدول الاوروبية التي تطمح الى عمليات اصلاح أوسع تقدم لها ضمانات الاختراق الكامل و الفصل العملي بين الاسلام و المؤسسات العثمانية.

[1] تسيير جبارة ، المرجع السابق ، ص ، 206.

[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 22.

* مدحت باشا (1822– 1882) ولد مدحت باشا أحمد شفيق باسنطنبول من اسرة علماء مهاجرة من حوض طونا انتسبت الى ديوان في عمر مبكرة قام بالعديد من الاصلاحات في مجال المالي و الزراعي أبدى نجاحا في ادارة الولاية العثمانية بحيث كتب نظام الولاية الداخلي عام 1864م وقد اعتبر من أكبر الولاة في امبراطورية العثمانية و كان قدر مدحت باشا أن ينهي في زنزانة عام 1882م أنظر البيسر أوتلي ، عبد القادر عبد اللي . ط1 دار العربية للعللوم .2014 .لبنان ، ص ص 64.65.

لذلك عادت الدول الاوروبية لممارسة ضغوطها فاصدر السلطان عبد المجيد [1] في 18 فبراير 1856 خط همايون الذي كان بمثاب ة هدية الى انجلترا و فرنسا اللتين وافقتا ضد تقييم أراضي السلطة العثمانية في أعقاب حرب القرم.

وقد كان خط همايون أكثر دقة من خط كولخانة في تحديد التغيرات الواجب اجراؤها كما أن صيغته كانت أكثر اقتباسا عن الغرب ، فهو لم يستشهد بأية قرأنية واحدة بل أنه ذهب الى أبعد من ذلك بأنه أكد لغير المسلمين الحرية الدينية و المساواة أمام القانون و الضرائب و الوظائف العامة و الخدمة العسكرية .

وكان وراء اصدار هذا الخط كل من عالي و فؤاد باشا [2]وكان يهد فان من اصدار هذا الخط تحقيق حدة التدخل الأدبي في شؤون الدولة العثمانية .[3]

---

* عبد المجيد :(1839– 1861) ابن السلطان محمود الثاني ، تولي عرش سلطنة وعمره لايتجاوز السادسة عشر ، ونظرا ..... وجدها بعض الوزراء التغربين فرصة لاعمال ما بدأه ولده الراحل من اصلاحات ومن هؤلاء الوزراء مصطفى رشيد باشا الذي كان سفيرا للدولة في لندن و باريس ووصل الى منصب وزير الخارجية في أواخر عهد السلطان (محمود الثاني) وكانت باعورة اصلاحاته استصدار مرسوم من السلطان عرف شريف كلخانة أي المرسوم المتوج بخط السلطان أنظر سامي بن عبد الله مغلوت المرج السابق ، ص 578.

* فؤاد باشا : تولى منصب وزير الشؤون الخارجية بعد وفاة الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا ثم ولاه السلطان بعبد العزيز الثاني منصب الصدر الاعظم في نوفمبر 1861 ، ولكن صدارته هذه لم تدوم طويلا وبعد بضعة أشهر اعيد اليه من جديد فبذل جهود كبيرة في اصلاح اللدولة العثمانية المالية والادارية فكانت من أولى ثمراته الاصلاحية ، اصلاح مالية الدولة التي كانت على شفى الاسلاف بسبب الديون كما استطاع ان يحد من نفوذ السلطان في اللفترة التي كان على رأس السلطة العظمى أما من اهم اصلاحاته اصدار قانون الولايات الذي كان بمثابة القاعدة الهكلية التي أرميا عليها نظام الدولة ، قد تم عزله عن منصبه في جوان 1866. واستبدله بمحمد رشيد باشا ، أنظر محمد فريد بيك المحامي ، المرجع السابق ، ص ص 540 541.

[3] جواد العزاوي عيس ، المرجع السابق ، ص 110.

وقد وفق السلطان العثمانيين على نصيحتهما في اصدار الخط شريف الهمايوني بينما عارض شيخ الاسلام هذا الخط لأنه تنازل كثيرا للأجانب عن حقوق اسلامية واضحة مثل عدم التدخل في شؤون المرتدين عن الاسلام وعدم اعدامه كما اصبحت للمسحيين حقوق رغم أنق السلطان في الدولة العثمانية .

وكان من أهداف خط شريف كولخانة استشارة عطف الدول العظمي على الدولة العثمانية بعد هزيمتها أمام روسيا ،و كذلك استهدف خط همايون مساندة أوربا للدولة العثمانية ، فعندما عقدت الدول الاوروبية المتحاربة مؤتمر للصلح قدم السلطان العثماني مرسومه الاصلاحي (خط همايون) فاعلنت الدول الأوروبية مساندتها التامة له دون أن تشرط التدخل في شؤون الدولة العثمانية لتنفيذ الإصلاحات .[1]

- بنود خط همايون : تمثلت فيما يلي :

- اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظماتها من قبل الطوائف ، على أن تتقدم كل طائفة الى الباب بمقترحات الاصلاح التي تتفق مع ما طرأ على الدولة العثمانية من رقي و تقدم "..... انما يلزم أن تحصل المبادرة فقط الى رؤية امتيازات كل جماعة من المسحيين و التبعة غير المسلمة و معاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة

[1] عبدالعزيز محمد عوض، المرجع السابق ، ص ص 207- 208.

و تحصيل المذكرة في اصلاحاتها التي أوجهها الوقت و أثار التمدن و المعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطر كخانات بإرادتي و استئماني و تحت نظارة بابناالعالي ".

2- السماح للطوائف غير الاسلامية بالحرية في ممارستها شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح "..... ولاينبغي أن يقع موانع في تعمير ترميم الأبنية المختصة باجراء العبادات في المدن و القصبات و القرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب و المستشفيات و المقابر حسب هيئتها الأصلية ، لكن اذ يلزم تجديد محلات هذه فيلزم عند ما يستصوبها البطرك أو رؤساء المللة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها على بابنا العالي ارادتي .السنية الملوكانية أو تدين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة .

3- اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف و منع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة المسلمين و تأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب. وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحي و تزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعبيرات و الألفاظ و التميزات التي تتضمن تدني ضنف عن ضنف أخر من صنوف تبعة سلطتي السنية بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسية" .[1]

[1]عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 26-27.

4- فسخ المجال أمام كافة رعاياالسلطان للمساهمة من خدمات الدولة التعليمية من طريق تعينهم في الوظائف و استفاداتهم من خدمات الدولة التعليمية" .... وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقلبون في خدمة الدولة و مأمورياتها فيستخدمون في المأموريات إمتثالا.. الى النظامات المرعية الاجراء في حق العموم بحسب أهليتهم و قابليتهم

5- نص الخط على انشاء محاكم مختلطة للفصل في قضايا المدنية و الجبائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية و الإرث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين و الى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين . كما وعد السلطان باصدار قانون الجزاء الهمايوني في وقت قريب ".... أما جميع الدعاوي التي تحدث بين أهل الإسلام و المسحين وباقي التبعية..غير المسلمين تجارية كانت أو جنائية فتحال الى دواوين مختلطة.... أما الدعاوي العائدة الى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالي و قاضي البلدة في مجالس الإيالات و الألوية المختلطة أيضا وتجري المحاكات في هذه المحاكم و المجالس علنا ....."

"..... وينبغي تتميم أصول و نظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة و التجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون و تنشر و تعلن مترجمة بالألسن المختلفة المتعلمة في ممالكي المحروسة الشاهانية .[1]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 27.

6- المساواة بين جميع الرعايا الدولة في الحقوق و الواجبات.... أما الويركو و التكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطتي السنية. فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها الى الضنف و المذهب ينبغي أن تحصل المطالعة و المذاكرة بالتدابير السريعة للاصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ و استيفاء الأعشار خاصة...." .[1]

وكما أن مساواة الويركو توجب المساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الوظائف أيضا فينبغي أن يعون المسيحون وباقي التبعة غير المسلمة مجبورين أن ينقاد و الى القرار المعطى أخيرا بحق إعطاء الحصه العسكرية مثل أهل الاسلام و تجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما باعطاء البدل و إما بإعطاء دراهم نقدية "

7- وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية "...و بما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع و التصرف في العقارات متساوية بحق ..تبعتي الملوكانية كافة، فبعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنة السنية و الدول الاجنبية تعطي المساعدة للأجانب أن يتصرفو في الأملاك أيضا بحسب اتباع قوانين دولتين العلية و امتثال نظامات الضابطة البلدية و اعطائهم أصل التكاليف التي يعطيها الأهالي الوطنيون "

8- منع السلطان موظفي الدولة التزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة 1839 م قد أيطل العمل بنظام الإلتزام" ... ينبغي أن أن يتمتع مأمور و دولتين العلية و أعضاء المجالس من

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 27-28.

التعهد باحدى الالتزامات التي تجري مزايداتها علنا أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك "

9- تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل ايرادات و مصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر و قيود مخصوصة .. وإما كان قد عمل أخيرا نظام مخصوص يحق تنظيم دفتر ايرادات و مصروفات سلطني السنية في كل سنة ينبغي أن يحصل الاعتناء بأجراء أحكامه بتمامها و تحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل المأموريات ".

10- وعد السلطان باشراك رؤساء الجماعات و الطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم"... وتجلب مخصوصا من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة و المأمور المعين لها من طرف الأشرف الشاهاني لكي يوجد وا في المجلس العالي عند التذاكر في المواد العائدة و الراجعة لعموم تبعة سلطتي السنية و هؤلاء المأمور يتعينون لسنة واحدة "

11- وعد السلطان باجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية و المواصلات و المعارف و الزراعة و التجارة ".... وتعمل اشياء توجب الاعتبار لأمورنا المالية كا ليانكات- البنوك - وتعين الراسمال المقتضي الى الخصومات التي هي منبع الثروة المادية لممالك المحروسة[1]

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 28.

الشاهانية و تجري التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة و التجارة و يلتفت الى الاستفادة المعارف و العلوم و رأس المال لأجل ذلك من اوروبا.

– ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم عالي باشا اعلان هذا الفرمان و العمل بما جاء فيه[1].

ثالثا: خط الاصلاحات و التنظيمات الجديدة 1874:

صدر هذا الخط في أخر عهد السلطان عبد العزيز[2] (1861–1876) في 13 ديسمبر 1874 ، تضمنت حاجة الدول الى الاصلاح ،والتأكيد على ما جاء في خطى كلخانة ، و التنظيمات الخيرية ، بضرورة تأمين حقوق الأهالي و التزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء و تنظيم ادارة الحكومة اجراء ما يلي :

1– الفصل بين السلطتين التنفيذية و القضائية و صيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لان في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 28.29.

[2]– عبد العزيز (1861–1876) :ابن السلطان محمود الثاني تولي الحكم بعد أخيه في أواخر عام 1277هـ وعزم على مواصلة السير في طريق الذي سلكه أبوه وأخوه عبدالمجيد ، فأبقى على كل اصحاب المناصب الأحكام العدلية كما اسس العديد من المدارس وقد عرف عهده العديد من الأحداث ابرزها ثوره" كريت و أخمدت عام 1863، وفتح قناة السويس 1869 ،أنضرعلي محمد الصلابي ،الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط . ط1 دار التوزيع و النشر الاسلامية القاهرة . 2001 ،ص 391.

2- نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحصلين بصفات العفة و الاستقامة ، وأن تكون أفعالهم و تصرفاتهم مقرونة بالحق و العدل .

3- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادة وموافقا لوصفه و تعريفه ، فذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأمورياتها وإجراء الاصلاحات الصحيحة في متفرعاتها على اختلاف درجاتها .

ولما للتجرد و النزاهة في هذه المحاكم من أهمية لذلك يجب لا يعزل ولا يبدل أعضاء هذه المحاكم بلا موجب .[1]

4- منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين و أعضاء المحاكم النظامية ومميزين و أعضاء مجلس الإدارة ، وتقيمهم سواء كانوا من المسلمين أم من غير المسلمين ، كي تعون أصول تشكيلات و انتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا و اعتمادهم و كي لاتكون نتحت تأثير نفوذ الحكومة .

5- التحري عن أسباب زيادة الايرادات .لآنه كلما انتقادت البلاد من منابع ثروتها إزدادت مدينة وعمرانا .

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 31-32.

6- اعتراف السلطان بسوء توزيع و تحصيل التكاليف المالية من الرعايا و طلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص من الإزعاجات الناجمة عان سوء التحصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة استفادة مشروعة مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب .

7- ألفي السلطان ربع العشر الذي كان قد م الايرادات العشرية و طلب اجراء التدابير الازمة للاستحصال ما يقع من التعديات حيث استفاء الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر ،التي تتحصل للمزارعيين و الخزينة عن طريق تعيين محصلين موثوق بهم و معتمد عليهم، منتخبين من قبل الأهالي .[1]

8-اعتبر السلطان نظارة الدفتر الخاتاني مرجعا مستقلا لاعطاء السندات العمومية المتعلقة بالأملاك غير المنقولة لأن وجود أكثر الأملاك بدون سندات تسجيل من شأنه أن يحدث المنازعات دائما و التي تقضي الى ارباك المحاكم و إزعاج الأهالي و توجب انخفاض قيمة الأملاك .

9- كرر السلطان الوعد بالمحافظة على الأموال و أنفس جميع الرعايا الدولة و على امتهم وناموسهم وأعراضهم و اعتبره ذلك من أقدم مقاصده السنية ، ولما كانت العساكر الضابطة احدى و سائل الحصول على هذا المطلب المهم لذلك أمر السلطان بسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 32.

10- أكد السلطان على الغاء السخرة و المضايقات و الازعاجات و اساءة استعمال السلطة و أكد على أن يكون تنظيم الطرق و المعابر و غيرها من الخدمات التي تكلف الدولة الأهالي القيام بها أداة خسارة و ضرر للرعايا.

11- الاجتهاد باصلاح الزراعة و الفلاحة و التجارة و تكثيرها في البلاد .

12- أكد السلطان على المساواة بين جميع أضاف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للوه غير الاسلامية .

13- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة .[1]

14- تنظيم إستيفاء البدلات – الإعانات – العسكرية من غير المسلمين و التي فرضت مقابل اعفائهم من الخدمة العسكرية التي تقوم بها المسلمون .

واعتراف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة المكلفين و بعدم تحقيق العدالة في توزيع و تحصيل البدل – الإعانة – من الطوائف غير المسلمين على أن يستثني منهم من كان دون من العشرين ومن تجاوز الاربعين و العاجز عن العمل ، وأن يجري إستيفا، البدل وفقا للانسان و للقاعدة المشروعة بشرطين ، الأول منها :عدم الخلل في مقدار البدل الموضوع حسب عدد النفوس ، أما الثاني : فهو تأمين وردات خزينة الدولة .

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 32- 33.

15- اعتبر السلطان موظفي الدولة الوساطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات ووعد المستقمين و المطعين منهم بامكافأة ، و المخالفين بالعقوبة ، وطلب أن ترتيب و تحدد اختصاصات الولاة و المتصرفين و القائمقامين و جميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية ، ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم المبادرة باعلان هذه التنظيمات .[1]

رابعا: الدستور 1876:

عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة في عام 1876م أظهر روحا اصلاحية فعين مدحث باشا بالصدارة الفطمي و أمره بتشكيل لجنة لوضع القانون الأساسي[2] وبعد عدة مناقشات أعلن الدستور في 23 ديسمبر 1876 بعد أن كانت مسودته قد وضعت في يد لجنة من العلماء و الموظفين،[3] و أطلق على الدستور مصطلح القانون الأساسي وضم 119 مادة ،وقد تأثر واضعوه بالدستور الفرنسي و البلجيكي و الأمريكي وغير مسؤول، وقد تضمن في حقوق السلطان في الحكم ، فاعتبر مقدسا وغير مسؤول ومنحه حق عزل الوكلاء و تعينهم و توجيهه المناصب و الرتب ، وسك العملة باسمه و الدعاء له في الخطبة ،وعقد المعاهدات و اعلان الحرب و العفو و تحقيق العقوبات و عقد المجلس العمومي و فضه ،

[1] عبدالعزيز محمد عوض، المرجع السابق ، ص 34

[2] عمر عيد العزيز ، تاريخ المشرق العربي (1516-1922) ،دار النهضة العربية ،بيروت ، دس ن ، ص 279

[3] مصطفى أحمد عبد الرحيم ، أصول التاريخ العثمانيين ، ط 2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1993 ، ص 233.

كما نص على حرية العثمانيين[1] و المساواة تبين جميع الرعايا الدولة ، واباح حرية التعلم مع جعله اجباريا على جميع العثمانيين ، كما أن دولة جزء لا يمكن تفريقه و لا تجزئته .[2]

أما البرلمان فقد جري تقسيمه الى مجلسين هما مجلس المبعوثان المنتخب و مجلس الأعيان المعين من قبل السلطان مدي الحياة ، كما نص الدستور على حرية أعضاء البرلمان في ابداء أرائهم في التصويت ،كما لا يمكن محاكمتهم إلا إذا تجاوزوا حدود مواد قوانين المجلس، ومد الدستور اللغة التركية العثمانية باعتبارها اللغة التي يجري الحديث بها في كل الجلسان كما نص على أن يكون التصويت سريا أو علنيا بحسب الظروف وعلى أن يقر مجلس النواب الميزانية دون تدخل من جانب السلطان بعكس الحال فيما يتعلق بالقوانين العادية .

أما بالنسبة لحقوق الأفراد فقد أعلن أن العثمنة هي السياسة الرسمية للدولة في إطار مبدأ المساواة الذي نصت عليه التنظيمات و في محاولة للقضاء على انفصال ،كما خلع الدستور حقة العثمانيين على رعايا كل لدولة أيا كان دينهم، ونص على تمتع بالحرية الشخصية بما في ذلك الحرية الدينية، كما ساوي كل العثمانيين أمام القانون وعلى منحهم نفس الحقوق مع الزامهم بنفس الواجبات دون تميز بين دين وأخر ،كما أن تولي الوظائف العامة لا يستلزم سوى الكفاءة واتقان لغة البلاد على انه نص على بقاء الاسلام دينا رسميا للدولة ، ضف الى

[1] عمر عيد العزيز، مرجع سابق ، ص 280.

[2] سليمان بن صالح ، كيف سقطت الدولة العثمانية ،ك1 ، دار القاسم ، رياض ، 1420هـ ،ص 34.

ذلك فقد أقر على استقلالية القضاء وعلى حصانة السكن الخاص بحيث لايمكن الإعتداء عليه الا في الحالات التي يحددها القانون .

كما أقر الفصل بين السلطان بحيث تناول الدستور السلطات الثلاثة ، فالصدر الاعظم يتولى السلطة التنفيذية ،وهو رئيس مجلس الوزراء و يرأس اجتماعاته ، وتقرر أن يكون شيخ الاسلام عضوا في المجلس ، أما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلس أحدهما مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ و يعينهم السلطان ويكون تعيينهم مدى الحياة و يجب ألا تقل سن العضو عن طريق اجراء انتخابات عامة في أنحاء الدولة ، ي وان لا يتجاوز عدد اعضائه عن طريق اجراء الانتخابات عامة في انحاء الدولة يمثل كل نائب 50ألف فرد من رعايا الدولة الذكور ، ومدة العضوية 4 سنوات .[1]

وقد أمر السلطان عبد المجيد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ ، فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في تاريخ العثمانيين وأسفرت اليهود ، اربع مقاعد و المسحيين و المسلمين 71 مقعدا كما عين السلطان ستة و عشرين عضو المجلس الأعيان منهم 21 مسلما وجود افتتاح البرلمان في 19 مارس 1877 م وبدأ مجلسه العمل و لما كان و كلهم يتكلمون لغة الشعب لا التركبة الرسمية التي كانت نستعملها دواوين العاصمة ، فسرعان ما نما الشعور

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص 236.

بالأخوة و الاخلاص للدستور وهكذا أخرجت الى حيز الوجود مؤسسة عثمانية بكل ما تعنيه الكلمة ينطبق عليها المصطلح الذي نص عليه الدستور.[1]

خامسا: الموقف الفرنسي منها :

أيدت فرنسا حركة التنظيمات و دعمتها ، وتجسد تأييدها في احتضانها العدد كبير من السفراء و رجال الاصلاح العثمانيين ، وكذلك في انفتاح العثمانيين واعتمادهم بشكل كبير على الخبرة و النظم الفرنسية في حركتهم التنظيمية ، فابتداء من القرن الثامن عشر فتحت الدولة العثمانية أقنيتها أما م تسرب الفكر و التقنية الأوربية الفرنسية بخاصة الى داخلها ، وبدأ العثمانيون ينقبون وراءها و ادخالها الى داخل ادارات و نظم الدولة ، وبهذه الطريقة أخذت الأفكار الغربيةالفرنسية تتغلب على حواجز الرفض الاسلامي لكل ما هو أوروبي، وسار ذلك تقد م الدولة العثمانية نحو الدولة الحديثة ، واستغلت فرنسا هذه التنظيمات و حاولت تدعيمها و الإستفادة منها .[2] قصد تحقيق هدفها في بسط حمايتها على جميع الرعايا* الكاثوليك بالدولة العثمانية .[3]

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 236.

[2] غانية بغيو ، المرجع السابق ، ص 140.

[3] سليمان عبد العزيز نوار ، تاريخ الشعوب الإسلامية . د ط ، دار الفكر العربي ، د م ن ، د س ن ، ص 170.

*الكاثوليك : تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الأرثو ذكسنة و الأرمنية و السريانية اليعقوبية ، فقد استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثو ذكسية أن يشكلو طائفة جديدة عرفت باسم الروم ، وعترفو برئاسة البابا ، وبرزو في القرن التاسع عشر البطريك ، مظلوم 1823 –1855م وقد اهتم بشيد الكنائس وقضى فترة كبيرة في حياته في أروبا و تنقل بين حلب و دمشق و بيروت و القدس أنظر عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 304.

المبحث الثالث : امتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية:

1-شركة بكري بوشناق :

لقد كان اليهوديان بكري و بوشناق يديران شركة تجسس على أحوال الموطنين ن لفائدة الحكام العثمانيين . وكان لهما أعوان منتشرون في الشرق الجزائري و غربه وذلك للإخبار هما بكل ما يتعلق بالسياسة و التجارة داخل الجزائر وخارجها وقد استغل هذان اليهوديان ثروتهما الطائلة و نفوذهما الواسع لدى بعض الدايات فتدخلا في شؤون البلاد بل تمكنا من زمام السلطة في بعض الوقت . وتحت رعاية بعض الباشوات .

كان لي بوشناق اتصال دائم مع الدولة الأجنبية فقد كان همزة وصل بين هذه الدول تدخل في الأزمة التي وقعت بين انجلترا و الجزائر عام 1800م وبلغ به التأثير في مجال السياسة الجزائرية أن استقبل باسم الداي قناصله كل من دنمارك و السويد الذين جؤوا، محملين بالعوائد و الهدايا للقنصلية سنة 1801 وذهب به نفوذه البالغ في ادارة شؤون البلاد الى أن يتكلم باسم الجزائر و يفاوض على لسانها .

وقد اشتغلت هاته الشركة الامتيازات التي كانت تتمتع بها في الجزائر فعملت أن تحتكر لفائدتها عملية تصدير الحبوب الجزائرية .[1]

[1] محمد زروال . العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830 م) دار محلب الجزائر ، 2009 – ص ص ص 25-26-27.

كما قامت شركة بكري و بوشناق بتنسيق مع تاليران قبل ذهابه من الوزارة الخارجية الفرنسية بسبب خلفه مع نابليون فإستحوذات على جميع أنواع التجارة الإيالة و احتكرت عمليات التصدير في مرسيليا خلال الفترة 1807 الى 1817م .[1]

لقد أدت عملية احتكار اليهودين للتجارة القمح و الحبوب بالشرق الجزائري الى ارتفاع الأسعار و بالتالي انتشار المجاعة في أوساط الشعب ، فعم السخط و التذمر أوساط الرأي العام الذي حمل مسؤولية هذا الوضع و اتهمه بالتوطؤ مع اليهود بإقسامه أرباح تجارة القمح مهما كما اتهم اليهودين اتهم اليهوديين بالتحكم في زمام الدولة و إدارة البلاد ، ولم يقتصرها على ذلك بل امتد أمرهم الى كل القطاعات الحيوية بالبلاد بحيث سيطرة على مورد لها دور في ازدهار الاقتصاد الجزائري و الذي تمثل في الخشاب التي تنهض عليها صناعة السفن و البواخر فسيطر وبذلك على بيع الأخشاب بكامل المنطقة الممتدة من بجاية الى نواحي القل.

من خلال ترخيص تحصلا عليه من الداعي مصطفى باشا عام 1799م وقد كان نتيجة احتكار المادة أن شهدت البحرية الجزائرية ضعفا عاما في أجهزتها الدفاعية .[2]

[1] فوزي سع الله ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ، دار الأمة ، الجزائر ، د س ن ، ص 30.

[2] محمد زووال ، المرجع السابق ، ص ص 30-32.

2- شركة السيد باري (paret)

يرجع اتصال السيد باري بالجزائر الى سنة 1717م عندما جاءها يشتري سفينة تتسع لمئة و خمسين برميلا أسماها في ذلك الحين " الإخوة الثلاث " وقد تكرر مجيئه مرتين لنفس الغرض و في سنة 1789 م عين مستشار في قنصليه فرنسا بمدينة الجزائر .

وفي نفس الوقت كلفته الشركة الملكية الافريقية بتمثيل مصالحها، ثم غزل من وظيفته الرسمية يوم 27 مارس 1790م و إلا أنه بقي مع الشركة الى غاية 1791 ،بحيث أنشأ محلاخاص له و تركه لابن أخيه و رجع الى مرسيليا .

وقد عاد الى الجزائر بعد مدة خمس سنوات و تولي تسيير شؤونه بنفسه كما أنه قد اشترى سفينة سنة 1797م أسماها السعيذ وبذلك اقتضى باري ثماني سفن من بحارة الإيالة .

ومع بداية القرن 19 بدأ التوتر بين الجزائر و فرنسا و هذا ما دعى للسيد باري الى تسوية الحلاف بين البلدين خاصة في تمتين العلاقات التجارية بينهما، بحيث قدم الى السيد ديبوتاتفيل و كيل الجمهورية الفرنسية ، مساعدات مادية و معنوية قصد ابرام الصلاح مع الإيالة ، ومن هنا نستطيع القول بأنه لم يقدم على طلب المؤسسات الا أنه كان متأكدا من أنها تحقق له أرباحا كثيرة .[1]

[1] جمال قنان ، وثائق في تاريخ الجزائر الحديث . دار الرائد للكتاب . الجزائر .2001 ،ص 200.

بحيث أن تلك الشروط التي حصل بها على الامتياز تتماشى مع مصالح كل من الطرفين ، فالحكومة الفرنسية كانت تحتفظ بمدخولات الصيد ما عدا الخمس مائة خضير من القمح التي تنص عليها المعاهدة المبرمة و التي يستطيع السيد باري أن يوجهها حيث يشاء وبالمقابل تدفع الإتاوة الى الداي اصلاح البناءات المهدمة في مؤسستي القالة وعنابة ،يأتى السيد باري يسدد جميع المصاريف الأخرى كما أنه يقدم الهدايا و العطايا المعهودة للسلطات المحلية في بايلك الشرق .[1]

3- الامتيازات في تونس

قام قنصل فرنسا دي روشيه (durocher) بتوقيع معاهدة مع علي باشا بحضور الوزير " مصطفى خوجة " وولي العهد حمودة باشا في 24 جويلية 1781 م والتي تخول له امتياز احتكار صيد المرجان في سواحل الابالة لصالح شركة الإفريقية الملكية الفرنسية ، وقد تضمنت المعاهدة عشرة بنود وهي :

1- أن تتمتع الشركة بحق صيد المرجان على طول السواحل التونسية من طبرقة عزيا الى طرابلس شرقا .

2- تلتزم الشركة الملكية لا فريقا بالحفاظ لمدة سنة سنوات متتالية على حق صيد المرجان ، لما الحق في التراجع عن صيده ان لم تستفد منه و أنه لن نطالب بتعويض الخسائر .

[1] جمال قنان ، المرجع السابق ، ص201.

3- من حق هذه الشركة أن تنشئ لها مؤسسات أثناء استغلالها لصيد وأن يمنحها منازل لإسكان عمالها على أن تدفع ايجار المنازل و المخازن .

4- حق عمال هذه الشركة في أماكن عملهم بالهدوء مثلهم مثل القنصل الفرنسي المقيم في تونس و حقهم في ممارسة شعائر ديني المسيحي في منازلهم .

5- إذا احصل نقاش بين عمال الشركة و بين أحد مسلمي تونس فإن القضية تعرض على محكمة الباشا في تونس أين يتم الحكم النهائي بينه .

6- تضمن حكومة تونس للبواخر المخصصة كصيد المرجان الحماية في حالة حدوث عطب ، وأنقص للمئوية و تقدم لها هذه المساعدات بدون مقابل .

7- لا تفرض الرسوم الجمركية على المرجان الذي يوضع في مخازن الشركة سواء عند الدخول أو الخروج .

8- لايتم حجز البواخر و البحارة في الموانئ لأي ظرف كان ، وإذا تسبب القراصنة في ازعاج هذه السفن ، يتم معاقبتهم . [1]

[1] كمال مايدي : علاقة تونس مع دول أوربا الغربية المتوسطة و تأثير البحرية فيها في عهد حمودة باشا (1782-1814) مذكرة شهادة ماجستير في تاريخ الحديث جامعة غرداية . الجزائر (2011م – 2012م) ص 38.
- حمودة باشا : (1759- 1782) في 9 فيفري 1777م تقلد مذهب كاتب دولة تجددت له البيعة في 31 ماي 1782م ويعد يومين أو ثلاثة من بيعته توفي ،أنظر أحمد الضياف اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونسي و عهد الأمان ، المجلد 2 ، الجزء 3 ،دار العربية للكتاب ، تونس،1999 ، ص ص13 -14.

9- إذا اساءت حكومة الجزائر من هذا الامتياز يقوم باي تونس بالتوسط بين إيالة الجزائر و الشركة الملكية لافريقا .

10- ان بنود هذا الاتفاق لأحل امتياز صيد المرجان عقد بمباركة القنصل الفرنسي المقيم بتونس ، وقد تقرر أن تحض المعاهدة بموافقة الملك الفرنسي و في حالة العكس فا ن الاتفاق الممنوح للشركة الملكية لإفريقيا سيلغى .[1]

- ومع قيام الثروة الفرنسية 1789 الى انها ذا الحملة الفرنسية على مصر 1802م اتخذ حصودة باشا موقف عدائي اتجاه فرنسا ، و قطع المعاهدات التي كانت بين البلدين ، وبعد انسحاب نابليون من مصر بدأت فرنسا في استرجاع مكانتها . ووضع جملة من الشروط العقد الصلح منها :

- تجديد كل المعاهدات السابقة و المصادقة عليها .

- ابقاء كل الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا في تونس و أن تخص باستثناء خاص دون غيرها من الدول الاخرى . [2]

[1] كمال مايدي المرجع السابق ، ص 38

[2] نفسه ،ص39.

المبحث الأول: الحملة الفرنسية في الجزائر

ظلت علاقة بين ايالة العثمانية الجزائر و فرنسا طيبة منذ ال قرن 16 م ومنحت الجزائر امتيازات تجارية خاصة لفرنسا ، و تطورت هذه العلاقات في عهد الثورة الفرنسية فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة و إلا أنها بدأت تسوء بعد الحملة الفرنسية على مصر (1798 – 1802م) حين طلب السلطان من الجزائر اعلان الحرب على فرنسا .[1]

أولا : ظروف الاحتلال:

في سنة 1792 م اقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا ملبونا من الفرنكات بدون فائدة على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر وفي سنة 1794م أذنت الجزائر وفي سنة 1794م أذنت الجزائر للحكومة الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية و في أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباسرة فتدفع الشركة الفرنسة المعينة (الشركة الملكية ثم حليفها الوكلة الوطنية الفرنسية) الثمن الى الحكومة الجزائرية ، ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع فلجأت الى التاجريين اليهوديين الجزائريين، بكري و بوشناق ليقوما بالدفع بدلها للحكومة الجزائرية.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط 3شركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1982م ، ص 13.

[2] المرجع نفسه ، ص 14.

فتدخل هذين اليهودين في العلاقات بين الجزائر و فرنسا و شكلان جزء أساسيا في تطور العلاقات بين البلدين التي بدأت بالحصار ثم الحملة و انتهت باحتلال الجزائر الا أن مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر الى عهد نابليون فبعد عودة السلام بين الجزائر و فرنسا سنة 1801 م رجعت فرنسا الى امتيازاتها في الجزائر .[1] وفي سنة 1808م أرسل نابليون الضباط بوتان لتجسس و اعداد تقارير مفصلة وخطة واضحة حول التحصينات و اقترح أن يكون مكان نزول الحملة هو سيدي فرج لخلوه من المدافع و الجنود ، وأفضل وقت للحملة هو ماي الى جوان و أن المدة لا تتجاوز شهرا .

لكن انشغال نابليون بالحرب في اسبانيا وضعف الاسطول الفرنسي أجلى مشروع غزو الجزائر.[2]

ثانيا : حادثة المروحية

بمناسبة العيد الذي صادف 29 أفريل 1827 م قدم القنصل الفرنسي دوفال* لتهنئة ، الداي حسين* فحدث عن حجز الرياس لسفينة الباب التي تحمل العلم الفرنسي ،ووقع جدال

[1] ابو القاسم سعد المرجع السابق ، ص 16 .

[2] المرجع نفسه ، ص 21.

*دوفال هز آخر قنصل في الجزائر قبل الاحتلال كانت في نفس الوقت تاجرا تورط في الكثير من القضايا مع محلات بكري وبوشناق ، انظر حمدان خوجة ،المرآة ص 147.

*داي حسين هو آخر دايات في الجزائر ، تولى الحكم سنة 1815 وفي عهده اصيبت البلدة بزلزال وقعت حادثة المروحة سنة 1827 والحصار ثم الاحتلال الفرنسي 1830. انظر حمدان خوجة ، المرجع السابق ،ص 146.

بينهما فغضب الداي فصفع القنصل بالمروحية بعثت فرنسا فرقة بقيادة الكومندان coollel يحمل معه انذار يتضمن :

1- على كبار الشخصيات الجزائر التوجه الى السفينة و تقديم اعتذارهم للقنصل .

2- عند اعطاء الاشارة يجب رفع العلم الفرنسي فرق القصر ، وجميع الاستحكامات و على المدفعية اطلاق مائة طلقة تحية للعلم الفرنسي .

3- يمنع مصادرة الأموال العائدة لفرنسا التي تحمل العلم الفرنسي .

4- لا يحق للقراصنة تفتيش السفن التي تحمل العلم الفرنسي

5- على الداي الاعتراف بالامتيازات القائمة بين فرنسا والدولة العثمانية وتطبيق تلك الامتيازات على الجزائر .

واذا لم يجب حسين باشا على هذه الشروط خلال أربع و عشرين ساعة يبدأ الحرب و القتال.

وطلب داي مقال ذلك الرد على الشكاوي :

1- مسألة بكري لم تتم الى الآن دفع الديون البالغة سبعة ملايين فرنك فرنسي للجزائر.

2- لما أقمت التحصينات في منطقة الامتياز. [1]

3- لا يوجد المعاهدة المبرمة بين فرنسا و الجزائر نص يتضمن اعطاء جواز سفر لغير الفرنسي و رفع العلم فوق منطقة الامتياز .[2]

رفض الداي و أعلنت فرنسا فرض الحصار على الشواطئ الجزائرية 1827م أعدت فرنسا للهجوم على الجزائر حملة ضخمة من 700 باخرة و 3319 جنديا وصلت الحملة الفرنسية بشاطئ سيدي فرج 13 جوان 1830م ، وكان الداي على دراية باختيار مكان النزول الفرنسي حيث قال أحمد باي في مذكراته و عندما حضرت بين يدي الباشا قال لي ليس لديكم أكثر من وقت الكافي للخروج الى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج انني أعرف مكان النزول من الرسائل [3]، التي تصلني من بلادهم ومن كتاب طبع في فرنسا أرسله لي جواسيس من مالطة و جبل طارق تحركت القوات الفرنسية و أصبحت يسطر على المكان وكان الداي قد عهد اليه صهره بقيادة المعركة ضد الفرنسين وبدأت المناوشات في مساء 10 جوان 1830م و في صباح 19 جوان هجم الآغا الابراهيم بقواته على الفرنسيين و حاول الاحاطة المسيرة الفرنسية لعزلها عن سيدي فرج و قطعها على القوات الاحتياطية ما

[1] مبارك بن محمد الميلي ، تاريخ الجزائر القديم والحديث ج3 مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر 1964، ص 323.

[2] مبارك بن محمد الميلي ،المرجع السابق ، ص323.

[3] مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تحقيق محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2009 ، ص13.

*مصطفى بومرزاق ، حكم بايلك التيطري 1819-1830 ،شارك في معركة الوسط ، حمدان خوجة ، المرجع السابق ، ص40.

لم يتمكن الآغا ابراهيم و عزله الداي من منصبه و عين مكانة مصطفى بومرزاق* هاجم المواقع واستمرت في 24 جوان كانت معركة رهيبة تكبدت فيها الفرنسيون خسائر بالغة واستمرت المعارك على طول الخط الذي يفصل بين سيدي خلف الى داي ابراهيم لكن حدث في 28 جوان تمكن الفرنسيون انزال مدفعية ضخمة و عتاد حربي ثقيل لكن الداي قد تأخر في النزول الي حين تضمن الفرنسيون استقرارهم في سيدي الفرج و في هذا الوقت قرر الفرنسيون توجيه هجوم عام يكون هدفه هو استلاء على الحصن الداي [1]، ولما قطع حسين أمله بالنصر و أيقن بالهلاك المحتم مع انه قاوم حتى النهاية أرسل بومرزاق مصطفى الى القائد العام و وقع على الشروط و سلم المدينة في 5 جويلية 1830م على الساعة 10 صباحا ، وغادر الجزائر يوم 10 من نفس الشهر الى نابولي و الاسكندرية حيث قضى بقية حياته حتى توفي فيها 1838م .[2]

[1] مبارك الميلي ،المرجع السابق ، ص 324 –325.

[2] يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، الجزائر القديمة والوسيطة الجزائر الحديثة ، دار البصائر للنشر والتوزيع ن الجزائر ، 2008 م ص 127.

المبحث الثاني : موقف الدولة العثمانية من إحتلال الجزائر

لقد ارجع ارجمنت كوران علم الدولة العثمانية باحتلال الجزائر اوائل 1827 وذلك عند قدوم مترجم سفير فرنسا الكونت فيبيومينو الى اسطنبول وقدم للرئيس مذكرة كتبها السفير وأوضح تدخل ال حكومة العثمانية لتأديب و الي الجزائر والا فإنها تستعمل القوة العسكرية ذلك بنفسها وأشارت المذكرة الى محاصرة الأسطول الفرنسي لمدينة الجزائر ورد رئيس الكتاب بريف افندي على السفير الفرنسي معلنا عدم شرعية عمل حكومته التي كانت عليها تبليغ الباب العالي شكواها ضد الجزائر قبل شروعها في اي عمل عسكري في ظل هذه الظروف كانت الدولة العثمانية مشتغلة بالحروبها في جزيرة " المورة" منطقة في اليونان وكذلك مع روسيا.[1]

كما ان السلطان العثماني لم يشأ التدخل وذلك لعصيان الداي حسين باشا لأوامره بشان تجهيز جيش قوي له لمحاربة روسيا وجدد السلطان أمره وانه بامكانه التكفير عن خطيئته، مقابل قرضه مبلغ سبعة ملايين قرش الا أون الداي لم يوافق على ذلك الطلب وأخبره بأن الخزينة في حالة سيئة وفي ذلك الوقت وبعد ان وقعت الدولة العثمانية مع روسيا

[1] مبارك بن محمد الميلي ، المرجع السابق ، ص 345.

معاهدة صلح أدرنة سبتمبر 1829 وتنفست الصعداء من الحروب التي شهدتها في تلك الفترة وشرعت الدولة العثمانية في مساعي لحل قضية الأيالة الجزائرية وذلك بعد المشاورات التي أجراها السلطان محمود الثاني بان يرسل مبعوثا الي حسين الداي وينصحه بتخلي عن عناده بانه قد أخطأ في شأن وبالفعل أرسل الطاهر باشا و عند وصوله الى الجزائر لم يجد العمارة الأسطول الفرنسية قد وصلت الى الجزائر لهذا فنقل مسرعا الى مرسيليا حتى يوقف القوات الجيش الفرنسي بميناء سيدي فرج بقيادة مارشال دوبرمون.

كما أكد أحمد باي في مذكراته ان الداي حسين على علم بهذا الاحتلال وتفاصيل الحملة ولم يقم باي تجهيز لها سواء من تحصينا لمدينة او نصب المدافع ما عدا مدافع بيحي اغا من قبل ولا حفر الخنادق رغم أن دوبرمون انزل جيش ولم ينزل ومدفعية والمؤن لمدة 3 أيام وكانت هذه هي الفرصة المواتية لضرب الجيش الفرنسي الا أن الحنكة السياسية والتفكير العسكري لم يكونا موجودين لدى الداي حسين وصهره ابراهيم أغا وبهذا استطاعت القوة الفرنسية ان تقضي على الايالة الجزائرية بعد معاهدة* استسلام ابرمها الداي حسين المارشال دوبرمون[1] ، وسقطت المدينة في يوم 05 جويلية 1830 بيد الفرنسيين.

كما قامت الدولة بارسال الطاهر باشا الى الجزائر من أجل حل النزاع الناشب بين اوجاق الجزائر وفرنسا دون اراقة الدماء وقد بين السلطان الطاهر باشا كيف يتصرف وحملة

[1] مبارك بن محمد الميلي ، المرجع السابق ، ص 342

*أنظر الى الملحق رقم 2.

تعليمات مفصلة مؤلفة من خمسة بنود البند الأول عندما يصل الى المياه الإقليمية الجزائرية يحاول التباحث مع قائد الحصار الفرنسي لتسوية الخلاف والبند الثاني فأن رفض القائد فعليه ان يطلب من الحكومة افرنسية تعيين موظف له صلاحيات التباحث مع الطاهر باشا ويدخل مدينة الجزائر أما البند الثالث بين الطاهر باشا لعلماء وأعيان أو جاق الجزائر الاخطار التي ستنتج عنها الحرب بين الوالي وفرنسا كما يذكر طلب حل النزاع*أما البند الرابع اذا كان الجزائريون يرون بأن اقتراحات فرنسا شديدة فإن على طاهر باشا ان يتباحث مع موظف الذي سترسله الحكومة الفرنسية بهذا الشأن أما البند الخامس ان لم يتوصل الطرفان الى اتفاق فإن عليه أن يخبر ال باب العالي عن الوضعية بتوجيه رسالة الى السلطان ولكن عليه قبل كل شيء على أن يعمل على النجاح في مهمته.

كانت الدولة العثمانية تنتظر امل من نتيجة مهمة طاهر باشا ولكن الحكومة الفرنسية كانت تعمل دون كلل، عندما علمت أن والي مصر لا يستطيع بان يقوم بحملة تأديبية على الجزائر بينت الحكومة الفرنسية لسفراء أوربا أن تستعد لحملة عسكرية على الجزائر لأخذ ترضية الحقارة التي لحقت فرنسا ولقد وصلت هذه الحملة بقيادة دوبرمون[1].

المبحث الثالث: المساعي الديبلوماسية لاسترداد الجزائر

[1] ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 35.

*أظر الملحق رقم ، 1.

على اثر انكسار الصدر الأعظم رشيد محمد باشا في معركة القونية امام الجيش ابراهيم باشا ان عاد السلام بين السلطان ووالي مصر بموجب المعاهدة كوتاهية الموقعة في 14 مايو 1833 وبعد عقد معاهدة هونكاراسكلاسي في 8 جويلية 1833 مع روسيا مقابل مساعدة التي تبذلها بإرسالها اسطول اسطنبول استتب الأمن لدولة العلية واصبح الباب العالي قادر على اهتمام الجزائر.

في 1834 جاءت عريضة من مدينة باديبز الواقعة في الغرب من الجزائر الي وزير البحرية جعلت رجال الدولة العثمانية يشتعلون وهذه الوثيقة من قبل حمدان افندي بن عثمان باسم ابراهيم باي بن مصطفى باشا ولقد ارسل وزير البحرية تلك العريضة الى الباب العالي وفيه يشرح ما يتعرض له الجزائريون من ظلم الفرنسيين ويسترحمون السلطان تقديم المساعدات وعلى اثرها قرر الباب العالي ايفاد مصطفى رشيد باي سيغير في باريس ت لبية لرغبة السلطان وذلك للإسترداد الجزائر من الفرنسيين وقد صادق السلطان على هذا القرار ولكنه كان يصرح بوجوب معرفة رأي الدولة الاوربية شأن مهمة رشيد باي [1]

اعلن رئيس الكتاب عاكف افندي انه سيرسل بناء على رغبة السلطان رشيد باي الى باريس كسفير للمذاكرة بشأن اعادة الجزائر للدولة العثمانية واعلم ذلك بان السفير فرنسا وانجلترا وللقائم وبالأعمال الروسي ووافق هؤلاء على ارسال الدولة العثمانية سفيرا لها بباريس.

[1] ابو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 37.

ولكن سفير فرنسا الأميرال روسن اخبر رئيس الكتاب انه لا يرى من الصواب الإفصاح عن ذهاب رشيد باي لمذاكرة بشأن القضية الجزائرية ولذا فقد رؤي من المناسب بالنسبة للباب العالي ارسال رشيد باي الى فرنسا مع بقاء مهمة الأصلية الأن سرية[1]

وفي عدد جريدة " تقويم وقائع " المؤرخة في 25 صفر 1256/ 3 جويلية اعلن عن تعيين مصطفى رشيد باشا مأمور باريس بوظيفة " تأكيد الموالاة والمودة" في اواخر 1834 غادر اسنطبول مصطحبا نوري افندي أحد اساتذة ديوان همايون ككاتب السر وكذلك روح الدين افندي احد معلمي مدرسة الهندسة البحرية سابقا، كمترجم وأعطيت لرشيد باي رسالة همايونية ليقدمها لملك فرنسا ورخصة سرية بخصوص مهمته لقضايا الجزائر.[2]

وفي الايام التي كان فيها رشيد باي في طريقه الى باريس كان قد تم تعيين نامق باشا احد ضباط العسكر الخاص سفيرا بلندن ولد غادر ها الاخير اسطنبول محملا من الباب العالي تعليمات تحريرية تتضمن الامر القيام بمحاولات لدى الحكومة الانجليزية على ان يظل على اتصال مع رشيد باي بشان القضية الجزائرية .

لم يكن ارسال نامق باشا الى لندن لأول مرة ا كان الباشا قد ذهب الى لندن وعاد كسفير بعد سنة ونصف ، بغاية تامين مساعدة الدولة الإنجليزية ضده والي مصر محمد على باشا بل وفي لك الزمان بعد ان يفهم ان الدولة الانجليزية لن تساعد الدولة العثمانية بشان بقضية مصر بموجب التعليمات المعطاة له، طلب نامق باشا دعم انجلترا للحكومة

[1] ابو القاسم سعد الله المرجع السابق ، ص 39.

[2] المرجع نفسه ، ص 48.

العثمانية بشان تخليص الجزائر من الاحتلال بالفرنسي في المقابلات التي اجراها مع وزير الخارجية للورد بلمر ستون مع رئيس الوزراء اللورد غراي وعدا هذا كان قد قدم للحكومة الانجليزية مذكرة باللغة الفرنسية مؤرخة في مارس 1833 بشان القضية الجزائرية وردا عليه فان رجال الدولة الانجليزية اجابوا بانهم لم يستطيعوا قول اي شيء للحكومة الفرنسية بخصوص الجزائر دون تصفية قضايا بلجيكا والبرتغال وهكذا رفضوا من الاول تكليف الدولة العثمانية.

اما رشيد باي فبعد ان عرج على فيينا وتباحث مع الامير فون مترينخ وصل الى باريس في اواخر سبتمبر 1834 ومر ت الايام الاولى للسفير العثماني بباريس بالزيارات الرسمية واخيرا تلاقي رشيد باي مع الاميرال داي ريني وزير الخارجية وقدم له رسالة السلطان الى الملك لويس فيليب [1]

وفي تلك الاثناء قد وصل نامق الى باريس في طريقه الى لندن وقام كلاهما بزيارة الكونت قبيومينو سفير فرنسا السابق بإستنبول في داره.

بدأ رشيد باي العمل بشان القضية الجزائرية التي هي وظيفته الأساسية وقد زاد السفير الروسي يوزودي يورقوا ان روسيا كانت صديقة الدولة العثمانية بعد عقد معاهدة هونكار اسكلاسي الا ان رشيد باي لم يحده في السفارة وعليه قام السفير الروسي بعدها قام بزيارة رشيد باي .

[1] مبارك بن محمد الميلي ، المرجع السابق ، ص 322.

وعندما تلاقيا سأل رشيد باي زمله الروسي كيف ومتى يجب عليه مفاتحة الحكومة الفرنسية بوظيفته المتعلقة بالقضية الجزائرية؟ وقد رد عليه السفير ناصحا اياه بالإنتظار مدة 15 يوما او 20 يوما ولتأمين مساعدة انجلترا راي السفير الروسي انه من المفيد ابلاغ نامق باشا بالمباحثات الجارية في باريس وبصورة مستمرة، ووجد رشيد باي ونامق باشا ملاحظات السفير الروسي صائبة وقررا فيما بعد التعامل على هذا الشكل.

ومن ناحية أخرى اسس رشيد باي علاقات مع حمدان أفندي القادم من الجزائر الى باريس مع حسونة الدغيس الطرابلسي وكان مقصد السفير العثماني من ذلاك الاستفادة من معلومات هؤلاء اثناء محادثات المسألة الجزائرية. [1]

مساعي نوري أفندي :

تميزت الديبلوماسية التركية الشابة في القرن 19 بسمتين واضحتين فعدما تعين السفيرين التركيين في عام 1835 مصطفي باشا وسفير نوري افندي في لندن اتخاذ مبادرة ديبلوماسية بشان حملة استعادة الجزائر فانهما توجها لطلب المشورة من سفراء روسيا والنمسا المعتمدين بحيث ان السفيرين التركيين كانا مزودين بتعليمات من حكومتها بخصوص الجزائر وكانا على علم بما يجب عليهما تحقيقاه بشأنها فقد كانا من البديهي ان يكون النصائح للسفراء الأجانب لهما غير صالحة و ان الاستشارة تعتبر خطأ محدد و لا يمكن عمل بنصائحهم و ذلك بسبب انجاز اهداف مطروحة أمامهم واستغلال الفرص التي تتيحها

[1] مبارك الميلي نفس المرجع السابق ،ص 324.

الأوضاع الدولية والقواعد الديبلوماسية كان السفيرين التركيين يعتزمان للحصول على مساعدات في هذه المسألة من انجلترا وفرنسا ساعين للحصول على مشورة السفراء للدولتين أخريين هما روسيا والنمسا.

وفي عام 1835 طلب لسفير التركي في لندن نوري أفندي من القائم بالأعمال الروسي ك.أ.بوتسودي جورجو أن يشرح له ما الذي ينبغي على تركيا أن تقوم به لإستعادة الجزائر عندئذ إذ أشار عليه الديبلوماسي الروسي أن يقدم مذكرة رسمية للسفير الفرنسي وأن سعي لذى الحكومة الإنجليزية لأقناعها بتقديم المساعدة لبلاده وقد واصل نوري افندي مشاوراته مع بوتسو دو جورجو الذي علمه كيف يتصرف وماذا يقول وما هو المناسب لتحدث لمسألة الجزائر.

يدل على توجه الأتراك لطب المشورة من سفيري روسيا والنمسا على نقص الخبرة العملية لديهم مما اضطرهم الى اتباع هذا الأسلوب ويبدو أن استمرار طلب المشورة بدأ الأوربيين واحدة من الأهم الأسباب لتعجيل بالحكم على للديبلوماسية التركية على أنها غير مؤهلة لاتخاذ مواقف مستقلة.[1]

جهود العثمانيين لاسترداد الجزائر

ابلغت الدولة العثمانية من خلال السفارة الفرنسية في إسطنبول باحتلال الجزائر ولكن حسب الكتب فأنها تصرفت ببطء في اعطاء رد فعل بعد أن تواردت أخبار لديها على

[1] الكسندر روفينا ، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات والأربعينيات من ق 19 ،المجلس الأعلى للثقافة 1999، ص40.

حدوث انقلاب في فرنسا وتواطؤ فرنسا مع انجلترا بشان القضية الجزائرية ولكن من جانب أخر لم تصدر أعتر أضأت الدولة العثمانية على احتلال الجزائر ولقد طلبت الدولة العثمانية من فرنسا ان تعيد الجزائر التي هي ولاية تابعة لها وأضافت بان المعاهدات التي بين البلدين ينبغي أن تكون نافذة المفعول وأجابت فرنسا على ذلك بأنه لا حق لها في الجزائر وكان الباب العالي قد أكد حقه في الجزائر في المذكرة بتاريخ 13 ماي 1831 قدمت للسفير الفرنسي باسنطيول تبين فيها حقوق الدولة العثمانية في الجزائر بموجب المواثيق والأحكام المرعية بين الدولة العلية والدولة الصديقة منذ القديم فان حقوق الدولة السنية بالجزائر ثابتة في جميع الازمان للدولة العلية و في نهاية المذكورة كرر الباب العالي طلب استرداد الجزائر (لاسترجاع البلاد المذكور حكومتها و استقلال اليه كافي في نفس الوقت لجانب الدولة العلية) وفي نهاية المذكرة التي قدمها السفير المكلف اليه امر بتحقيق ذلك و لا حاجة قطعا لسائر القيود و الشروط المختلفة باستثناء الموارد المتعلقة بشان القرصنة و الناشئة من تكلفها لتلك الشروط في المعاهدات المعقدة بين الدول لكن بقيت هذه المذكرة بدون ردمن الحكومة الفرنسية في الوقت الذي ركز الباب العالي اهتمامه ايضا بعصيان محمد علي باشا والي مصر و كان من عادة العثمانيين ان تجرى في اليوم الاول من عيد الفطر كل سنة توجهات الوضائف العالية وفي سنة كتب الباب العالي في جريدة تقويم وقائع (لما كانت

ولاية الجزائر مرعودا بردها لطرف الدولة العثمانية عندما طلبناه فسننتظر بمقتضاها عند التنظيم).[1]

أما تحركات الدولة العثمانية في اوروبا بكسب تأييد لهذه القضية فقد طلبت من انجلترا عام 1834 مساعدتها في استراد الجزائر ، لكن وزير الخارجية الانجليزي قد أفضل برأيه بأنه لا يستطيع أن يقول لفرنسا شيئا بشأن قضية استراد الجزائر وفي نفس السنة تقابل السفير العثماني مع وزير الخارجية الفرنسي بشأن قضية الجزائر لكنه اجاب أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر .

وهكذا كانت كل المحاولات العثمانية بالفشل مع وضوح الموقف الانجليزي و الروسي في استراد الجزائر من فرنسا.[2]

المبحث الرابع : المحاولات العسكرية في استراد الجزائر

بعد أن أكدت الدولة العثمانية من فشل الطرق الدبلوماسية ، خاصة بعد أن رفضت فرنسا المذكرة التي قدمها العثمانيون عام 1835 ثبتت حقها في الجزائر ، رأت أن تسلك دربا أخر خاصة و أن ما شجعها على امكانية استعمال القوة هو حسم الخلاف الرئاسي في طرابلس الغرب إذا اجتمعت كولاية عادية خاضعة للدولة العثمانية ، وقد أصبحت بذلك قريبة من الجزائر ،وأصبح بذلك الباب العالي قادرا على التدخل الفعلي ، كما يمكنه أن يربط ولاية

[1] لمياء قاسمي، جهود ومحاولات استعمال السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي ، ب . ط ،د.س ،ص11.

[2] لمياء قاسمي ، المرجع السابق ، ص 13.

تونس الفاصلة بين طرابلس الغرب و الجزائر و لكن هذه المحاولة باءت بالفشل و لم يقدم الباب العالي على التفكير بدعم " أحمد باي " من طرابلس الغرب بالطريق البري للدفاع عن قسنطينة في وجه الزحف الفرنسي القادم للاحتلالها خاصة و أن أهل المدينة بعثوا للسلطان يخبرون فيها أنهم يحاربون الفرنسي ويشحذونه على توجيه الولاية لأحمد باي ومنحه لقب باشا .

وحسب الكاتب أحمد كوزان " فان مجلس الشورى قد أمر بإعطاء أحمد باي رتبة الولاية لكنه لم يتوصل الى قرار بهذا الشأن.[1]

وفي عام 1830م العم الذي احتلت فيه فرنسا الجزائر

فقد أصبحت تونس مركز تجاذب بين قوتين أساسيتين :واربا من جهة ممثلة في فرنسا و السلطة العثمانية من جهة أخرى ، فعلى حين أرادت فرنسا أن تحتل تونس من أي ارتباط لها بالسلطة العثمانية اتجهت السلطنة من ناحياتها على العمل الدؤوب من أجل الابقاء على هذه الولاية العربية تتظلل بمظلة الهيمنة العثمانية ، وبسبب هذا التجاذب بين القوتين تراجعة مشاريع الاصلاح و التحديث في تونس التي كان قد باشرها منذ منتصف القرن الماضي حمودة باشا الحسني ، وتجددت مع الباي أحمد في السنوات الممتدة من 1837 وحتى 1855 ولعله لا يغيب عن بالنا أنه وفي هذه السنوات الثماني عشر تبلورت الأفكار وفي

[1] نفسه ، ص 14.

نوفمبر 1837 شرع الباي في بناء قصره الحافل الأنيق يبادرو وحث على سرعة اتمامه وقد وقع بينه وبين قنصل الفرنسي كلام في نهد وذلك أن هذه القبلة من أهل جبل باجة قد تنقسم الى فخذين فخذ من توابع الجزائر وفخذ من توابع تونس وهم نهد ومنزلهم فرب برج القالة فظهر لعامل الفرنسي به ضمنهم و الاستلاء عليهم وعلى أرضهم لتجمع القبيلة وشدد الباي في الوقوف عند حده .

طالب القنصل بمضمون جواب دولته وهو أن تعطي لتونس أرض عوض أرض نهد بعد تحقيق الحد بين الجزائر و تونس.

ويؤكد المؤرخون أن ما حققه الباب العالي من خلال سياسته لانقاذ الجزائر هو وضع طرابلس الغرب تحت حكمه مباشرة حتى سنة 1912. [1]

أولا :إعادة وضع طرابلس الغرب تحت الإدارة العثمانية :

لقد فهم بأن استراد الجزائر من فرنسا بالمباحثات السياسية فقط غير ممكن إذ كان على الدولة العثمانية أن تسلك طرق أخرى للوصول الى الهدف وعليه فقد أقدم الباب العالي في ربيع سنة 1835 على محاولة جريئة في سبيل قضايا باشمال افريقيا إذ أن الخلاف الذي نشب قبل سنوات في طرابلس الغرب بين تونس باشا وحفيده في ذلك من سلالة القرمائلي قد اشتد بعد تدخل قنصلي انجلترا وفرنسا في ذلك على الرغم من ارسال السلطان

[1] ابن ضياف ، المرجع السابق ، ص 253.

العثماني أمر بتوليه على باي ابن يوسف باشا على طرابلس الغرب لم ينته الخلاف ، وعليه أعد الباب العالي حملة بحرية للاحاق بهذه الولاية بالمركز مباشرة وبالفعل وصلت الى ميناء طرابلس الغرب في 26 ماي 1835 قوة بحرية عثمانية بقيادة الفريق نجيب ، وقد أنزل هذا الاخير قواته النظامية للبر ثم حس علي باشا و معبته الذين قدموا الباخرة القيادة ، وأعلن أنه أرسل ليكون واليا وهكذا انتهى حكم سلالة القمانلي نتيجة سياسة أمر الواقع التي طبقتها الباب العالي بمهارة وأصبحت طرابلس الغرب ولاية عادية كغيرها من الولايات العثمانية الأخرى .[1]

كانت الدولة العلية قد اقتربت جدا من البلاد الجزائرية بلاستقلالها على طرابلس الغرب و أصبح الباب العالي على التفكير بالتدخل الفعلي بهذه البلاد كما يستطيع أن يجرب ربط الولاية تونس الفاصلة بين طرابلس الغرب و الجزائر للامبراطورية العثمانية بشكل .

ثانيا : محاولة ارسال الجيش لتونس :

وفي ولاية تونس المجاورة يحتفظ البايات بعلاقات طيبة مع حكومة اسنطنبول وفي أي لحظة يتدخل فيها السلطان من طرابلس الغرب حيث' تتم اعادة الادارة العثمانية المباشرة عبر إزالة سلالة القرمانلية الحاكمة إثر الأحداث الجسمية التي تدور في طرابلس الغرب بين عامين 1832 و 1835 بالنظر الى تخطيط حسين باي تونس الالحاق هذا البلد في ظل

[1] أرجمنت كوران ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ،تر عبد الجليل تميمي ب،ط م، ج التونسية، تونس 1957 ،ص 87.

حكم الباي أحمد (1837–1855) تتوتر العلاقات من جديد حيث حصل أحمد على دعم من الفرنسيين الذين وصل ب هم الأمر الى حد التخطيط لتولية على قسنطينة و هو مشروع لم يكتب له النجاح على رغم من عدد الحوادث .ومن العلاقات التركية التونسية شهدت توترات معينة فان العثمانيون لا يردون من تونس أن اتلفت من سيادتهم في وقت تتلاشى فيه هذه سيادة في أقاليم مختلفة خاصة في الجزائر ومن جهتهم يريد التونسيون أن يجدوا أنفسهم محرومين من تلك السيادة التي تشكل بالنسبة لهم ضمانة معينة ضد الدول الغربية .

ان حكومة الفرنسية حاولت أخذ التدابير اعطاء تعليمات شأن اسطول فرنسي الموجود من البحر الأبيض المتوسط توجه الى المياه الاقليمية التونسية بسبب وجود اسطول عثماني في أطراف تونس .[1]

وكانت تونس تحصل على مساعدة الدولة العثمانية عند حاجتها للجيش، أما في حالة الحرب فان الولاية كانت ترسل قواتها أحيانا البرية و البحرية للانضواء تحت القيادة العسكرية المباشرة للعثمانيين .

وعموما كانت تونس قد اتبعت سياسة الدولة العثمانية الخارجية .أما نفوذ السلطان فلم يكن محل جدل ونقاش الا أن تلك تغيير بعد الاحتلال الفرنسي الجزائر احتج السلطان العثماني على الاحتلال الفرنسي للجزائر و حاول بادئ الأمر استرجاعها بالمفاوضات السياسة و أما

[1] محمد عصور سليمان ، حماية الفرنسية على تونس ، عام 1881 موقف العثماني الأوروبي ، مجلة ديالي العدد 56 ، ص4

فشل هذا المسعى فكر في استعمال القوة لتحقيق هذا الهدف و العمل على وضع حد لشبه الاستقلال الذي كانت تتمتع به كل من ولاية طرابلس الغرب وولاية تونس ، فالنسبة للاولى أرسل أسطولا عثمانيا بقيادة نجيب باشا ابعدت الاسرة القرمانية عام 1835 م عن حكم طربلس الغرب و أصبحت الولاية حينذاك تحت الادارة المباشرة للسلطان العثماني حتى الغزو الايطالي وبدأت الديبلوماسية العثمانية العمل على محاولة الحاق تونس بالادارة العثمانية المباشرة إذا ما سمحت الظروف بذلك و خلال تلك المحاولات أعلنت فرنسا بحزم أنها ستعارض أي تغيير يدخل على الوضع القائم في تونس وأنها ستلجئ الى استعمال القوة إذا ما اضطرت الى ذلك .وبالفعل كان كلما تحرك الأسطول العثماني باتجاه تونس كان الاسنطبول الفرنسي هو الأخر قد اقلع من مينا طولون لمجابهته أو ميناء الوادي.[1]

وبذلك عملت فرنسا تحت حجة الدفاع من الوضع القائم في تونس جهد طاقته حتى عام 1881 م للقضاء على النفوذ العثماني بتونس محلة في الوقت الملائم .[2]

ثالثا: انشاء علاقات مع أحمد باي :

قدمت في اشهر الأولى من 1836 عريضة من أهالي قسنطينة وما جاورها الى اسطنبول يخبر فيها الأهالي أنهم يحاربون ا لفرنسيين و يستحرمون السلطان توجيه منصب الولاية إلى أحمد باي (47) والي قسنطينة (48).

[1] محمد عصور سليمان، المرجع السابق ، ص5.

[2] محمد عصور سليمان ،المرجع السابق، ص6.

لقد بحث في مجلس الشورى المنعقد في الباب العالي أمر اعطاء رتبة الولاية لأحمد باي والي قسنطينة ولكنه لم يتوصل الى قرار.[1]

بهذا الشأن ورئ من المناسب التصرف على ضوء المطالعة التي ستؤخذ من السفير رشيد باي الموجود بباريس منذ خمسة أو ستة أشهر كما قرر في نفس المجلس كتابة رسالة مشوقة لأحمد باي في جهاده الذي سيذهب الى قسنطينة و أخيرا اصدق في النهاية على تعيين كامل باي (50) أحمد ضباط المدفعية لهاته الوظيفة و سمح لكامل باي بالذهاب الى خلق الوادي على متن السفينة " قتع بولندا " حتى طرابلس ا لغرب و في مطلع أفريل 1836 أقلع كامل باي حاملا معه التعليمات المتعلقة بمهمته مع وكيلان يحمل معه ظاهريا الى كل من والي تونس و أحمد باي خبر ولادة ابن نظام الدين أفندي.

وبعد شهر من تحرك الأمير الاي كامل باي اقلع وزير البحرية العثماني مع قسم من الاسطول العثماني التامين استكمالات الأنظمة اللائقة و ادخال كافة الاهالي تحت الطاعة و الانقياد بطرابلس الغرب.[2]

رابعا : بذل جهود الباب العالي لتأييد أحمد باي قسنطينة

1 ارجمنت كوران ، المرجع السابق ، ص92.

2 ارجمنت كوران ،المرجع السابق ، ص92.

وصلت للدولة العثمانية رسالة من أحمد باي قسنطينة كان قد أرسلها الى طاهر باشا الذي تمثل في نوفمبر 1836 من وزير البحرية الى ولاية طرابلس الغرب حيث كان احمد باي يطلب المساعدة للصمود أمام العدو الفرنسي الجديد. [1]

وعندما ذكر نورى أفندي أن الباب العالي الحق في مساعدة باي قسنطينة ، الملتجئ للسلطان ن لم يتوان الكونت موليه عن اشهار المستشار بانه في حالة تحقيق السلطان المطلب باي قسنطينة فان فرنسا سنعتبر نفسها في حالة حرب مع الدولة العثمانية و في نفس المقابلة أخير المستشار الخارجية العثمانية ببدء المباحثات بين فرنسا و أحمد باي قسنطينة أخبر أفندي الباب العالي بعد أسبوعين أن أحمد باي قطع مباحثات صلح مع فرنسا مما جعل الحملة الجديدة ضده تصبح قطيعة كما ان سبب تخلي أحمد باي عن عقد الصلح مع فرنسا هو اعلان عن خروج الاسطول العثماني من البحر الابيض المتوسط .

عمل أحمد باي على صد حصار الفرنسي على مدينة قسنطينة ، ولكن العدو كان أكثر عدد مما كان عليه ، فلم يستطع أحمد باي أن يحمي المدينة من سقوط و سقطت في 13 أكتوبر 1837 وكانت النتيجة أن احتلت فرنسا المنطقة الشرقية من الجزائر .

[1] المرجع نفسه، ص 93.

قد وصل الخبر بأن الفرنسيون أخذوا قسنطينة وقد هرب صاحبها أحمد باي و أتى من عسكره بجمع الترك أثبتهم في جند تونس ، وجعل منهم حوانب و أحسن قراهم و آنس وحشهم تأليفا القلوب من بالبلاد من ا لترك .[1]

خامسا : محاولة ايقاف عقد المعاهدة بين فرنسا و الأمير :

أعلن عبد القادر الجزائري جهاده ضد الاستعمار الفرنسي فكان بمثابة الرئيس للوزراء وقد بويع عام 1832 حاول الأمير عمل على جمع القبائل على راية الجهاد وتأديب قبائل التي تحالفت مع الفرنسيين .

ولكن لما حوصروا من طرف الفرنسيون الي ان أصابهم الجوع ، فعملوا على إقناع الأمير عبد القادر لإمداد الفرنسيين بالطعام و الحبوب و أن يمددوه بالجديد و الرصاص وقد بداو باتصالات معه و كانت نتيجتها معاهدة (تافنة) التي عقدت في 26 أوت 1837 المعاهدة مايلي .

1- يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الفرنسية بالجزائر

[1] ابن ضياف ، المصدر السابق ، ص 250.

2- يحتفظ فرنسا لنفسها وهران ، مستغانم ، مازغران ونواحيها المحيطة بوهران وأرزو ومنطقة أخرى محدودة من الشرق بنهر المقطع و السباخ التي تجري فيها ومن الجنوب بخط يبدأ من السياح المذكورة مارا بالضفة الجنوبية للبحيرة و تمتد الى وادي المالح في اتجاه سيدي سعد ومن هذا النهر الى البحر يكون الفرنسيين .

3- أما اقليم الجزائر قتعد منطقة فرنسية :مدينة الجزائر الساحل سهل متيجة محددا من الشرق بوادي خضرة الى أمام حتى حد رأس الجبل ، حتى وادي (شفة) ويدخل في ذلك (البليدة) وسائر نواحيها غربا من وادي (شفة) الى المد المقابل لوادي ما زغران وتمتد من هناك حتى يوازي ساحل البحر البحر و يشمل القليعة ونواحيها كلها .

4 ليس لامير اي سلطة على المسلمين الذين يرغبون في إقامة في المنطقة الفرنسية ، لكن لهؤلاء حرية الانتقال منها و الاقامة في منطقة تابعة للأمير عبد القادر.

5- يتمتع المسلون الذين يقيمون في المنطقة الفرنسية بحرياتهم الدينية و يمكنهم اقامة المساجد وممارستهم شعائر دينهم في كل خصوصايتهم تحت سلطة قضاتهم وعلماتهم قد علمت الدولة العثمانية أن عبد القادر الجزائري الذي يحارب الفرنسيين منذ سنتين قد قرر مع فرنسا عقد معاهدة صلح،[1] لذلك حاولت ايقاف هذه المعاهدة و عمل السفير العثماني في

[1] ارجمنت كوران ، المرجع السابق ، ص 99.

باريس اجهاض علاقات صداقة بين فرنسا و الأمير عبد القلدر لأنه منافي لمصلحة الدولة العثمانية .

أخبر السفير العثماني بباريس رشيد باي أنه أجر مقابلة مع وزير خارجية فرنسا كما استعد رشيد باي للشكاية بحكومة فرنسا الى حكومة الانجليزية بسبب السياسة التي انتهجتها في قضية الجزائر .

وعندما اعلن رسميا في جويلية 1837 توقيع معاهدة بين فرنسا و الامير عبد القادر قرر رشيد باي تكلم مع وزير خارجية إنجلترا بهذه المسألة .

وقد استلم نورى افندي من الباب العالي آمر بالعمل على اعاقة المعاهدة بين فرنسا و الأمير عبد القادر وقد ذكر رشيد باي في مقابلة اذ يرى من واجب أن يبين السفير العثماني لوزير خارجية الفرنسية عدم اعتراف الدولة العثمانية بالمعاهدة المعقودة مع الأمير عبد القادر ذكر المستشار افندي في 26 أوت 1837 للكونت موليه أن عقد معاهدة مع الشيخ عربي مثل عبد القادر بعد عملا منافيا لعظمة فرنسا ورد على ذلك أوضح الكونت أن حكومته حرة في التصرف الذي تشاؤه .[1]

[1] أرجمنت كوارن ، المرجع السابق ، ص 100.

نستنتج أن الدولة العثمانية و علاقتها بفرنسا قبيل الثورة الفرننسية علاقة مصلحة ، حيث سعت لاقامة تحالف بين بروسيا و الإمبراطورية العثمانية ، وذلك بهدف منع العثمانيين من التوسع الأراضي الاوروبية وبعد اقيام الثورة الفرنسية حاولت كسب الدولة العثمانية الى جانبها لنشر أفكارر الثورة الفرنسية التي تدعوا الى العدل و المساوات و الاخاء ، اعتمدت على سفراءها في هذا الأمر.

وفي سنة 1798م ساءت العلاقة بينهما بعد قيام نبليون بحملة على مصر ،برهنت هذه الحملة على ضعف الدولة العثمانية في صد هجمات العدو ، استعان الباب العالي بايالة الجزائر لوقف الحملة الفرنسية على مصر ، وقد استطاعت بشروط ادناه كل من طرفي في أكتوبر 1801م، عادت علاقة بين البلدين الى السلم و أصدر السلاطين العثمانيين لتلك الحقبة تنظيمات بداية بمرسوم كلخانة 1839م الخط الهمايوني 1856م التنظيمات الجديدة 1874م و الدستور 1876 م ، أيدت فرنسا حركة اصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية ورأت أنه يخدم فرنسا و يساهم في مبادئ الثورة الفرنسية .

ازدادت علاقة الدولة العثمانية بفرنسا الى التقارب و منحتها امتيازات تجارية في ايالة تونس و الجزائر ، إلا أن هذا التقارب لم يدم طويلا ، حيث أعدت فرنسا حملة ضد الجزائر1830م ، بسبب ديون بوبكري و بوشناق ، كانت حادثة المروحة ذريعة لاحتلال الجزائر ، ومنذ اعلان الحرب على الجزائر سعت الدولة العثمانية بخطوات دبلوماسية لاسترداد الجزائر وذلك من

خلال بعث سفراءها للتفاوض و استرجاع الجزائر و لكنها فشلت ، وفي سنة 1835م لجأت الى حملات عسكرية انطلاقا من تونس 1835م ثم طرابلس 1837م .

وأخيرا أن العلاقات العثمانية الفرنسية سواءا إن كانت دبلوماسية أو سياسية تنعكس بدورها على الجانب العسكري و التجاري و بالتالي تأثر على العلاقة بين البلدين بالسلم أو العداء .

أولا :المصادر العربية:

1.خوجة حمدان بن عثمان ،المرآة . تح ،محمد العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،2006.

2.الزهار الحاج أحمد شريف ،مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ،نقيب أشراف مدينة الجزائر، تح ،أحمد توفيق المدني ،دار البصائر ،الجزائر ،2003.

3.سرهنك اسماعيل ،حقائق أخبار في دول البحار ،ط1 ،المطبعة الإمبرالية ،مصر،1312 هـ .

4.الضياف أحمد ،اتحاف أهل الزمان بأخبار الملوك تونس وعهد الأمان ،ج3 ،ط 2 ،تونس. 1999.

ثانيا : قائمة المراجع :

1. أتلي البير، العثمانيون في ثلاثة قارات ،تر ،عبد القادر عبد اللي،ط1 ،دار العربية للعلوم،لبنان ،1998 .

2. أروتونا يلماز ،تاريخ الدولة العثمانية ،تر ،عدنان محمود سلمان ،ط1 ،منشورات فيصل،تركيا ،1982.

3. ألتر عزيز سامح ،الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية ،تر ،محمد علي عامر ،ط1،دار النهضة العربية ،لبنان ،1989م .

4. ألكسندر روفينا دولينا ناتيل، الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات والأربعنيات من القرن 19 ،المجلس الأعلى للثقافة ،1999.

5. البحراوي محمد عبد اللطيف ،حركة الإصلاح في عصر محمود الثاني القاهرة،1969.

6. بوعزيز يحي ،الموجز في تاريخ الجزائر ،ج 2 ،دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

7. جبارة تيسير ،تاريخ الدولة العثمانية (1280– 1924) عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا ،جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين،2015.

8. الجندي أنور ،السلطان عبد الحميد والخلافة الاسلامية ،ط 1 ،دار بن زيدون ،لبنان.

9. الراندرلي عزت حسن أفندي وآخرون ،الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني ،مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1966.

10. زروال محمد ،العلاقات الجزائرية الفرنسية ،(1791 –1830)،دار دحلب،الجزائر،2009.

11. سعد الله أبو القاسم ،محاضرات في تاريخ الجزائر" بداية الاحتلال" ،ط3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ن الجزائر ،1982.

12. سعد الله فوزي ،يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ،دار الأمة ،الجزائر،1996.

13. صلابي محمد علي ن الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط ،ط1 ،دار التوزيع و النشر الاسلامية، القاهرة ،2001.

14. عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي (1516–1922) ،دار النهضة العربية ،بيروت .

15. عوض عبد العزيز محمد ،الادارة العثمانية في ولاية سوريا ،(1841-1914) ،دار المعارف ،مصر ،1969.

16. قنان جمال ،معاهدات الجزائر مع فرنسا ،(1619-1830) دار الهومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010.

17. قنان جمال ،وثائق في تاريخ الجزائر الحديث ،دار رائد للكتاب ،الجزائر ،2001.

18. قيس جواد العزاوي ،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ،دار العربية للعلوم ط1 ،لبنان ،1994.

19. كوران أرمنت ،السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ،تر ،عبد الجليل تميمي، د ط ،منشورات الجامعية التونسية ن استنبول ،1957.

20. المحامي فريد بيك تاريخ الدولة العثمانية ،دار الجيل ،بيروت.

21. مصطفى عبد الرحيم ،أصول تاريخ العثماني ،ط2 ،دار الشروق ،القاهرة ،1993.

22. مصطفى محمود نادية ،العصر العثماني من القوة و الهيمنة الى بداية المسألة الشرقية المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،القاهرة ،1996.

23. الميلي مبارك بن محمد ،تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،ج3 ،مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر ،1964.

24. نايت بلقاسم مولود قاسم ،شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ،ج 1 ،ط2 ،دار الأمة،الجزائر،2007.

25. نوار سليمان عبد العزيز ،تاريخ الشعوب الاسلامية ،دار الفكر العربي .

26. هلالي حنيفي ،بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني ،ط1 ،دار الهدى ،الجزائر ،2007.

27. ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر ،تر ن عبد القادر ربادية،دار القصبة ،الجزائر ،2006.

28. ياغي أحمد اسماعيل ،الدولة العثمانية في تاريخ الاسلامي الحديث ،ط2 ،مكتبة العكيبان ،عمان ،1998.

ثالثا :المراجع الأجنبية

1. Mercire (e .de) une ambassade a constantinople . politique oriiental de reivolution francaise .deux toues .felix alcan .paris .1927.

رابعا : المجلات

1.سليمان عصور محمد حملة الفرنسية على تونس عام 1881 (موقف العثماني الأوروبي)،مجلة ديالي ،العدد 56.

2.عبد الرضا حيدر حسن ،العلاقات العثمانية الفرنسية و الموقف الروسي منه (1535-1856)،مجلة أدب البصرة ،العدد 75،جامعة البصرة ،2015.

خامسا : المعاجم و الأطالس

أ- المعاجم

1.الخطيب مصطفى عبد الكريم ،معجم المصطلحات في الألقاب التاريخية ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،1996.

2.المصري حسين مجيب ،معجم الدولة العثمانية ،ط1 ،دار الثقافة للنشر،مصر ،2004.

1.ب- الأطاليس

2.ابو خليل شنوقي ،أطلس التاريخ العربي الإسلامي ،دار الفكر ،دمشق ،2005.

3.المغلوث سامي بن عبد الله ،أطلس تاريخ الدولة العثمانية ،ط1 ،مكتبة الامام الذهبي الكويت ،2014.

سادسا : الأطروحات الجامعية :

1.بغيو غانية ،التنظيمات و أثرها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا (1839-1876) ،رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر، الجزائر ،2008-2009.

2.جمال دين فردوس ،دور السفراء العثمانية و الفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1788-1909) ،رسالة الدكتورة ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،2014.

3.حسنة كمال ،العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث (1789-1807) رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2005-2006.

4.عروك رنجة ،العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية ،رسالة ماجستير جامعة بسكرة ،الجزائر،2014-2015.

5.فطحيزة أسماء ،طبيعة علاقات السياسية العسكرية بين الجزائر و الدولة العثمانية (1792-1830) رسالة ماجستير الوادي الجزائر ،2012-2013.

الملحق: رقم 01

*** الفرمان الهمايوني لحل نزاع بين فرنسا و الجزائر**

أمر من عالي المقام الى الموجودين هذه المرة في الجزائر طاهر باشا و أمير الأمراء الجزائر ، داما اقبالهما و المفتي والعلماء ،وذوي الهمة و إلى دايات الجزائر زادا الله قدرهم .

من السلطان المماليك المحروسة والمسالك منذ زمن و النزاعات تدور بين الأوجاق الجزائر و دولة فرنسا وكان سبب هذه الخلافات بعض الأسباب المادية وحادثة القنصل و التأخير تجار الفرنسين عن تسديد ما عليهم من الديون ودولة فرنسا منذ سنتين تفرض الحصار على الجزائر بحرا فحاولوا حل هذا الموضوع دون التوصل الى الحرب لأن هذا يسبب خسائر وأضرار لفرنسا وقد راجعنا لهذا الخصوص وقرننا الالتزام بقانون الحماية و الصيانة القديمة ،ومفتي الجزائر السابق الموجود في أزمير خليل أفندي ، زيد علمه أحظر الى داء السعادة هذه المادة ورأى أن مستقبلها غير جيد ومن السهل انهاء المشكلة لهذا أرسناه الى الجزائر لحل هذه المشكلة يجب الاستماع لنصائحه الشفهية في الخلاف غير ناجم من طرف لواحد .وتقول بعض بأن فرنسا تستعد للهجوم على الجزائر من البر والبحر وقد أعلنت الصراحة ولدى النظر الى ذلك ، أصبح من الازم اقامة صلح ولو تبين بأن النتيجة مبرة بالجزائريين ،يطلب من الوفد القادم من طرفنا الرضاء ادارة السلطانية واحلال الخير لكل الطرفين الاسكات النزاع الموجود بين الطرفين وفي نتيجة يلزم عدم التوصل للحرب وسفك الدماء ورفع الدوافع هذه الحرب بأسرع وسيلة عن ولايتنا وسلطنتنا الموقرة و المعتبر بعناية ودراية

عندما كنا بها المعروف والمشهور بالفساد كان خدمات المطلوبة بالوجه الصحيح يعطي حسن الاعتماد وهذا الاقتراح الديوان الهمايوني و المرخص لكل وظائفه من قبل السلطان ومن الممكن الاعتماد بعون الله تعالى أن تأتي معاهدة الصلح بشكل يليق بتعديل الاقتدار إن تعلق السلطان وصدور النصيحة برأيه ، وأنت بهذا الشكل تقوم لرئاسة وظيفتك وسنعلم أن السفير الفرنسي المقيم لدار السعادة بأن الجزائر من أتباع الدولة العلية وسيتم الصلح والسلام الأبدي بينهما وبين فرنسا وإن الخلاف الناشئ بين الطرفي ناجم عن أسباب غير مهمة سيتم رفع وازالة هذه الأسباب ونحن بدورنا سنصر على الحصول و الوفاء والتفاهم ، وقد حررنا أمرا ، نضغط به على الجزائر لتقييد بمطالبنا وأنت من طرفك ستقوم بالأخبار دولتك . أما نحن سنخبر الجزائر على تقييد السلطان وثيرة غضبه بالنظر بأوهام المشكلة ، يجب الابتعاد عن آرائهم وتلقينهم ما يلزم وإذ اقتضى الامر وكانت الدولة المشار اليها المتشبثة لفكرة الحرب فعلى أي حال يجب ازالة النزاع لا لقائم بينكم وبين الدولة المشار اليها والعمل على اقامة الوفاء والتقارب والاصلاح ذات بين الطرفين ، ويجب عليكم صرف الجهد من أجل حل هذه الخلافات ، أصدر الفرمان بخصوص الوظائف التي يتضمنها فهو مرشح بالخط الهمايوني وموقع جليل الكرام سلطان وانتباه الى مقصد هذا الأمر حاليا وهو حل النزاع الخلافات التي لا تسهم افي الحرب فالحرب فسك الدماء و الاقدام على حلها وازالتها بكل دقة و مهارة كما يجب تنفيذ ذلك بشكل واضح فبعون الله تعالى تكون مهمتهم موفقة وتسير حسب المعمول بها ، والمنتظر منكم اظهار الكامل وانت مع الأمير والمفتي والعلماء والجميع المشار اليهم يستطيعون وصول من جديد و التآلف والوفاق بين الجزائر وفرنسا وقد

كلفت بهذه المهمة لتقوم بالتسوية في البحر الشريف المروض لنا بملكته ولتكن جملك وعبارتك مسخرة لهذا الهدف وخدمة صاحب السعادة السلطان هو منذ القديم تابع للدولة العثمانية كما يجب تقييد وطاعة الأمر الصادر عن السلطان وعدم تحرك خلاف حضرة الله تعالى .... حرر في أواخر رمضان 1645هـ.[1]

[1] ألتر عزيز سامح ،الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية ،تر ،محمد علي عامر ،ط1،دار النهضة العربية ،لبنان 1989م . ص 144.

الملحق: رقم 02

معاهدة الاستسلام :

اتفاق بين كونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي و سموه داي الجزائر.

تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر كذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على ساعة العاشرة بتوقيت فرنسا يتعهد قائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته و كذلك كل ثرواته الشخصية .

يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته و ثرواته الشخصية الى أي مكان يختار الاستقرار فيه ومادام يقيم في الجزائر فإنه يكون هو و عائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي ، ستقوم فرقة من الحرس لضمان أمنه و أمن عائلته .

يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية تبقى ممارسة الديانة المحمدية الحرة ، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم وممتلكاتهم و وتجارتهم وصناعتهم .

ان قائد العام يتعهد بشرف على احترام ذلك وان تبادلي ذلك الاتفاق سيتم قبل ساعة العاشرة هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها الى القصبة ثم على التوالي كل الحصون مدينة و البحرية في معسكر أمما الجزائر 5 جويلية 1830. [1]

[1] قنان جمال ،معاهدات الجزائر مع فرنسا ،(1619-1830) دار الهومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010. ص 39.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول : العلاقات العثمانية الفرنسية من (1786- 1796)	
المبحث الأول : الدبلوماسية العثمانية الفرنسية قبيل الثورة الفرنسية	08
المبحث الثاني : موقف الدولة العثمانية من الثورة الفرنسية	10
المبحث الثالث : التحالف العثماني الفرنسي (1792- 1798)	11
المبحث الرابع : الإتفاق العثماني الجزائري ضد الحملة الفرنسية على مصر	16
الفصل الثاني : العلاقات العثمانية من (1800-1876)	
المبحث الأول : خروج فرنسا من مصر و عودة السلام بين الباب العالي و فرنسا	21
المبحث الثاني : الاصلاحات العثمانية و الموقف الفرنسي منها	23
المبحث الثالث : امتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية	46
الفصل الثالث : العلاقات الفرنسية في ظل احتلال الجزائر	
المبحث الأول: الحملة الفرنسية في الجزائر	53
المبحث الثاني : موقف الدولة العثمانية من احتلال الجزائر	58
المبحث الثالث : المساعي الديبلوماسية لاسترداد الجزائر	60
المبحث الرابع : المحاولات العسكرية في استرداد الجزائر	67
خاتمة	79
قائمة المصادر و المراجع	
الملاحق	